إعلانات وبلاغات

التقرير السنوي لأنشطة
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
برسم سنة 2015

افتتاحية

يواصل قطاع الاتصالات ديناميته القوية كما يشهد على ذلك الولوج المكثف إلى الهاتف المتنقل، وتسجل المكالمات اللاسلكية والانترنت طفرة حقيقية بحيث أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين. ويجسد قطاع الاتصالات، اليوم، كل الوعود بخصوص الاندماج والتفاعل وديمقراطية الولوج إلى الخدمات ولا سيما خلق الثروات لفائدة المستعملين والفاعلين وقطاعات أخرى لتنمية البلاد.

وهذه الدينامية الايجابية هي نتيجة، بالخصوص، لرافعات التنظيم والضبط التي تم تفعيلها من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات من أجل إذكاء المنافسة الحقيقية والمشروعة وكذا تطوير الأسواق والاستعمالات والتكنولوجيات.

وتؤكد الأرقام المسجلة سنة 2015، التي اعتبرت سنة الأنترنيت المتنقل بامتياز، هذا التوجه بحيث سجلت خدمة الانترنت المتنقل نموا سنويا تجاوز 45% وتقارب حظيرة المشتركين في خدمة الانترنت 14,5 مليون مشترك مع نهاية سنة 2015 كما بلغت نسبة النفاذ 42,75% من الساكنة، وهذا يمثل رقما قياسيا. ويعزى هذا النمو إلى دينامية الانترنت المتنقل الذي بلغت حظيرة المشتركين فيه قرابة 13,34 مليون مشترك خلال سنة 2015، أي بزيادة نسبتها 48,5% خلال سنة واحدة.

أما فيما يخص الهاتف المتنقل، فإن حظيرة المشتركين في هذه الخدمة استقرت حول 43 مليون مشترك عند متم سنة 2015، وبنسبة نفاذ قدرها 127,27%. نفس الدينامية القوية عرفها استعمال خدمات الهاتف المتنقل.

ومع مجيء الرقمنة والتقارب بين الاتصالات والانترنت والمجهودات التي تبذلها السلطات العمومية لتقليص الهوة الرقمية، دخل القطاع في سلك نمو جديد مليء بالفرص والتحديات وكمثال على ذلك التحول الرقمي للمجتمع والاقتصاد الوطني.

ولإعطاء رؤية واضحة لكل الفاعلين بالقطاع، جاءت مذكرة بالتوجهات العامة لمواصلة تنمية القطاع في أفق 2018، حيث حددت هذه المذكرة، التي هي بمثابة خارطة الطريق، أهداف طموحة من حيث الأنشطة والاستعمالات. فهناك العديد من الورشات المهيكلة والاستراتيجية التي تندرج في هذا الإطار، ستعطى لها الانطلاقة ابتداء من سنة 2016. وتروم الأنشطة تعزيز المنافسة وتحرير القطاع والاستثمارات، لاسيما في البنيات التحتية والابتكار، وكذا الولوج إلى الخدمات وتنويع العروض. كما سيتم إيلاء اهتمام خاص بتسريع النشر الفعلي للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا وبتقاسم الحلقة المحلية وباقتسام البنيات وبحمل الأرقام الهاتفية وكذا بتحسين الخدمات الموجهة لسوق المقاولة.

ويجدد أعوان الوكالة، التي بالمناسبة نشيد بالعمل الذي يقومون به إلى حد الساعة، عزمهم على رفع هذه التحديات.

1 - تقديم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات :

الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات هي مؤسسة عمومية تتولى تقنين وضبط قطاع الاتصالات بالمغرب، تم إحداثها لدى رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

أحدثت الوكالة في فبراير من سنة 1998 تطبيقا لأحكام القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 55.01 لسنة 2004. وقد حدد هذا القانون المهام الموكولة إلى الوكالة لأجل تفعيل السياسة الحكومية في مجال الاتصالات وبالخصوص تحديث وتنمية القطاع.

وتقسم هذه المهام إلى ثلاثة أقطاب أنشطة (قانونية واقتصادية وتقنية) تروم خدمة المستعمل وتنمية اقتصاد المعرفة لانفتاح البلاد واندماجها في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، تسهر الوكالة على احترام تطبيق القانون، ولا سيما ترسيخ القواعد التي من شأنها ضمان منافسة سليمة وشريفة بين الفاعلين على مستوى سوق الاتصالات. كما تسهر أيضا على تعميم الولوج إلى خدمات الاتصالات وتطويرها. إضافة إلى ذلك، تتولى الوكالة، لحساب الدولة، تدبير بعض الموارد النادرة التابعة للملك العام، كالطيف الترددي. وباعتبارها قوة دافعة لتنمية قطاع الاتصالات على المستوى الوطني، تعنى الوكالة، كذلك، بتكوين وتأهيل الموارد البشرية وإنعاش البحث العلمي في هذا المجال. كما تقوم الوكالة، سنويا وبصفتها مؤسسة مسؤولة اجتماعيا، بمبادرات مواطنة واجتماعية لها ارتباط بالقطاع الذي تديره.

مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي :

قامت الوكالة بإعداد مشروع قانون رقم 121.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 يرمي إلى تحديث وملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم القطاع مع التطورات التنظيمية والتكنولوجية. وقد تمت دراسة هذا المشروع والمصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 03 يناير 2014 وكذا مجلس الوزراء بتاريخ 20 يناير 2014. ويوجد حاليا قيد الدراسة أمام مجلس النواب.

2 - تطور أسواق الاتصالات :

يؤكد تطور المؤشرات الرئيسية للقطاع سنة 2015، إجمالا، تطور الولوج والاستعمال لخدمات الاتصالات بالمغرب. وتبين هذه المؤشرات، بالخصوص، أن سنة 2015 كانت سنة الانترنت، ولاسيما الانترنت المتنقل.

فبنسبة نمو سنوي يفوق 45 %، قاربت حظيرة المشتركين في خدمة الإنترنت 14,5 مليون مشترك، لتصل نسبة نفاذها إلى 42,75 % من الساكنة، وهو رقم قياسي. ويعزى هذا النمو إلى دينامية عروض الانترنت المتنقل، وبالخصوص الخدمات التي تزاوج بين الصوت والمعطيات، لا سيما بعد تحسين محتوى العروض بدون التزام. وإلى غاية متم سنة 2015، عرفت حظيرة الإنترنت المتنقل (الصوت + المعطيات) ارتفاعاً تجاوز نسبة 63 % خلال سنة واحدة.

أما بالنسبة للهاتف المتنقل، فقد عرف، بدوره، دينامية قوية على مستوى استعمال الخدمات التي يوفرها. وهكذا، بلغت الحركة الهاتفية الصوتية المتنقلة الصادرة 52,87 مليار دقيقة برسم سنة 2015، مسجلة بذلك ارتفاعا يناهز نسبة 10 % بالمقارنة مع سنة 2014. وفي المقابل، سجل سوق الهاتف الثابت تراجعا، يعكس، على الخصوص، تغير طريقة الاستهلاك من حيث الإقبال التدريجي على الهاتف المتنقل بدل الهاتف الثابت، لما يوفره من امتيازات عديدة، أهمها الحركية المطلقة.

وإجمالاً، فإن إقبال الساكنة المتزايد على خدمات الاتصالات مرده إلى الانخفاض الملاحظ للأسعار، بالخصوص في سوقي الهاتف المتنقل والإنترنت.

1.2. الهاتف الثابت :

للسنة الخامسة على التوالي، يواصل سوق الهاتف الثابت تراجعه. فقد بلغ عدد المشتركين في الحظيرة الإجمالية 2,22 مليون مشترك سنة 2015، مقابل 2,43 مليون مشترك خلال سنة 2014، أي بتراجع قدره 11 % خلال سنة واحدة. وهكذا، فقد انخفضت نسبة نفاذ الهاتف الثابت إلى 6,57 % في نهاية سنة 2015، مقابل 7,5 % خلال سنة 2014.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور سوق الهاتف الثابت في المغرب منذ سنة 2011:

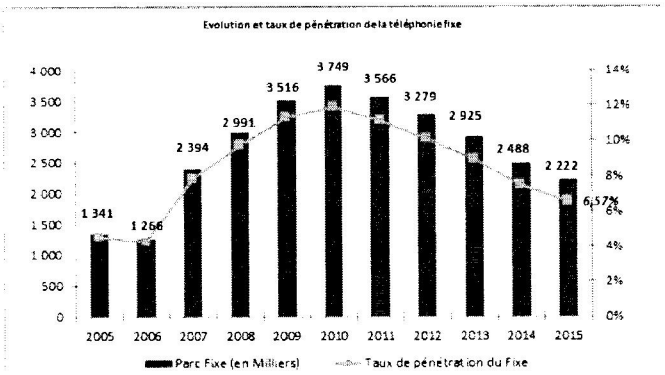

ويعزى هذا التراجع، بالأساس، إلى انخفاض في حظيرة المشتركين في خدمة الهاتف الثابت بتنقل محدود التي بلغ عددها 470.344 خطا، والتي تمثل نسبتها، سنة 2015، أزيد بقليل من 21 % فقط من حظيرة الهاتف الثابت.

التطور السنوي وتوزيع حظيرة الهاتف الثابت

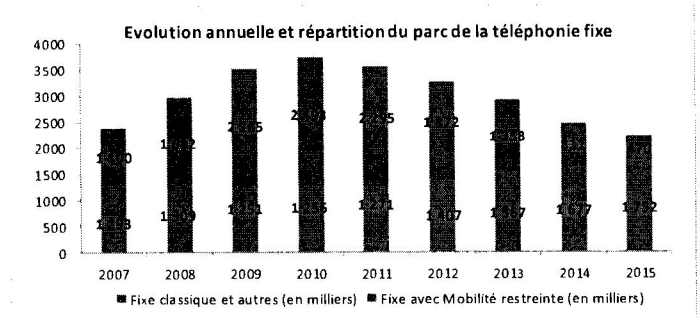

بحسب نوعيتهم، يتبين من توزيع المشتركين في حظيرة الهاتف الثابت، أساسا، أن حصة المشتركين المقيمين قد تراجعت لفائدة المشتركين المهنيين. وبالرغم من ذلك، فإن المشتركين المقيمين يوصلون تربعهم على صدارة السوق، وبشكل كبير، بنسبة 78 %، أمام المشتركين المهنيين (21 %) والمخادع الهاتفية (1 %).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصة المشتركين المقيمين	%82,11	%84,49	%85,37	%85,66	%85,33	%83,67	%80,47	%77,99
حصة المشتركين المهنيين	%12,54	%11,01	%10,75	%11,68	%13	%14,88	%18,18	%20,94
حصة المخادع العمومية[1]	%5,35	50, %4	%3,88	%3,88	%1,67	%1,45	%1,35	%1,07
العدد الإجمالي لخطوط الهاتف الثابت	2.991.158	3.516.281	3.749.364	3.749.364	3.279.054	2.924.861	2.487.738	2.222.370

1 المخادع الهاتفية المستعملة للشبكة الثابتة.

[1]لازالت «اتصالات المغرب» تواصل هيمنتها على سوق الهاتف الثابت. وإلى غاية نهاية 2015، فإنها تمتلك نسبة 71,24 % من حصة السوق، متقدمة على «وانا كوربوريت» (26,73 %) وعلى «ميدي تيلكوم» (2,03 %).

وعلى غرار التراجع المسجل في حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت، عرفت الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة عن الهاتف الثابت[2] انخفاضاً ملموساً مقارنة مع سنة 2014، حيث بلغت 3.493 مليون دقيقة سنة 2015، بانخفاض قدره 11 % خلال سنة واحدة.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة للهاتف الثابت بالمغرب :

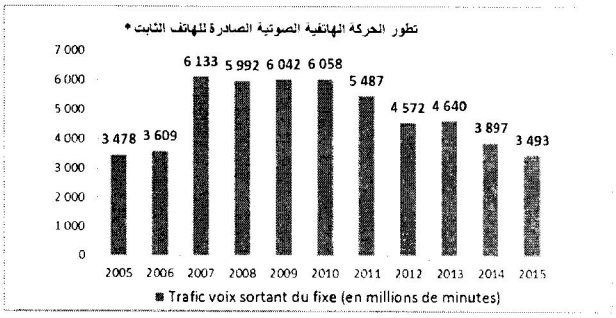

* ابتداء من سنة 2007، يطابق هذا الرقم الحركة الصادرة عن الشبكات الثابتة والثابتة بتنقل محدود. غير أن الاستعمال المتوسط الصادر عن كل زبون للخدمة الثابتة[3] عرف ارتفاعا طفيفا قدره 2% ليبلغ 124 دقيقة شهريا سنة 2015، مقابل 121 سنة 2014.

تطور الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون للهاتف الثابت

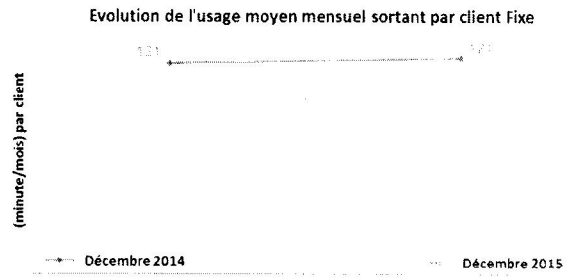

كما تعرف أسعار مكالمات الهاتف الثابت، التي تقاس بالعائد المتوسط للدقيقة[4] ارتفاعاً، فقد تحسن هذا العائد بنسبة 17% بحيث انتقل من 0,91 درهم (دون احتساب الرسوم) للدقيقة مع نهاية سنة 2015 إلى 0,78 درهم سنة 2014.

تطور العائد المتوسط للدقيقة في الشبكة الثابتة

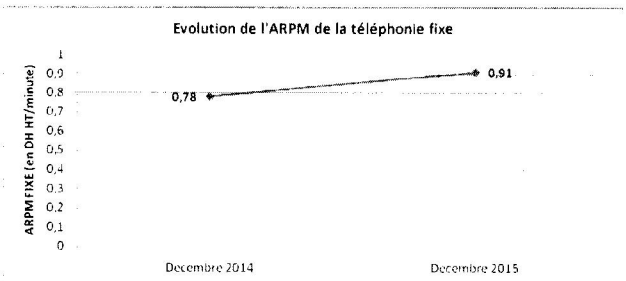

2.2. الهاتف المتنقل :

خلال سنة 2015، عرف عدد المشتركين في الهاتف المتنقل انخفاضاً طفيفا، حيث بلغت حظيرة المشتركين في الهاتف المتنقل 43,08 مليون مشترك عند نهاية سنة 2015، مقابل 44,11 مليون مشترك عند متم سنة 2014، أي بانخفاض أزيد بقليل من 2%.

أما نسبة نفاذ الهاتف المتنقل، فقد تراجعت، لكنها ظلت جد مهمة، حيث استقرت في حدود 127,27% مع نهاية سنة 2015، بدلا من 132,96% سنة 2014.

تطور ونسبة نفاذ الهاتف المتنقل

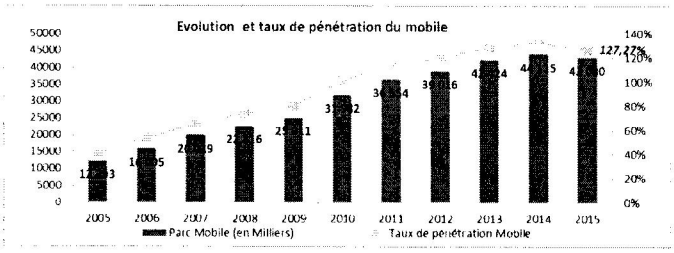

إلى غاية متم سنة 2015، تمتلك اتصالات المغرب نسبة 42,48% من حظيرة المشتركين في الهاتف المتنقل متبوعة بميدي تيلكوم (31,89%) و«وانا كوربوريت» (25,63%).

حصص سوق الهاتف المتنقل للمتعهدين الثلاثة

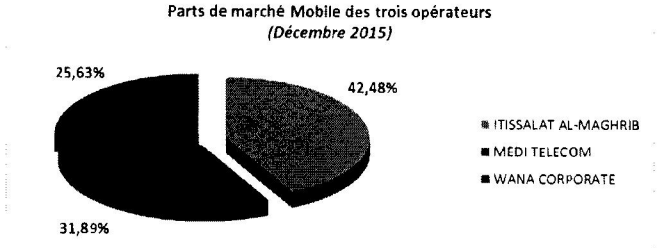

ويوضح الرسم البياني الآتي النمو الفصلي لحظيرة المشتركين في الهاتف المتنقل بحسب كل متعهد خلال 2015:

2 توافق الحركة الصوتية الصادرة مجموع الدقائق المستهلكة خلال سنة واحدة من طرف زبناء جميع متعهدي الشبكات الثابتة والشبكات الثابتة بتنقل محدود.

3 يحصل على الاستعمال المتوسط الصادر عن كل زبون في الشبكة الثابتة بقسمة الحركة الصادرة الثابتة المعبر عنها بالدقائق على الحظيرة المتوسطة للمشتركين في الخدمة الثابتة للفترة المعتبرة المعبر عنها بالشهور (12 شهرا).

4 يحصل على العائد المتوسط لدقيقة واحدة من المكالمات أو ما يعرف بالإنجليزية (ARPM: Average Revenue Per Minute)، بقسمة رقم المعاملات دون احتساب الرسوم للمكالمات الصوتية الصادرة على الحركة الصادرة المعبر عنها بالدقائق.

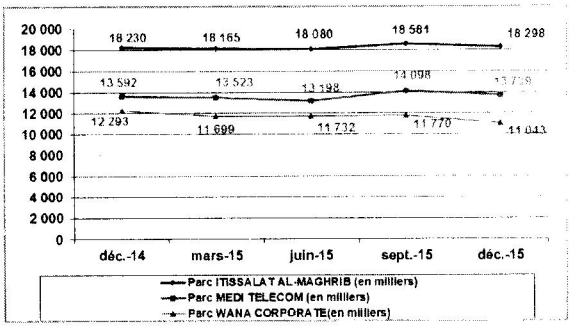

بشكل إجمالي، لم يعرف توزيع المشتركين في خدمتي الهاتف المتنقل بالأداء المسبق وبالأداء اللاحق، خلال سنة 2015، تغييراً ملموساً، بحيث يظل الأداء المسبق مهيمناً في سوق الهاتف المتنقل بنسبة 93,81 % من حظيرة المشتركين عند متم سنة 2015، مع تراجع طفيف قدره 1% مقارنة مع سنة 2014 التي سجلت نسبة 94,73%. ويفسر هذا التراجع بازدياد عدد المشتركين في خدمة الهاتف المتنقل بالأداء اللاحق، مسجلين، بذلك، نموا سنويا يناهز 15 %، مقابل انخفاض قدره 3 % في عدد المشتركين في خدمة الهاتف المتنقل بالأداء المسبق.

ويوضح الرسم البياني التالي النمو الفصلي، خلال سنة 2015، لحظيرة المشتركين في الهاتف المتنقل بحسب نظام الفوترة:

التطور الفصلي لتوزيع حظيرة الهاتف المتنقل برسم سنة 2015 (المسبق/اللاحق)

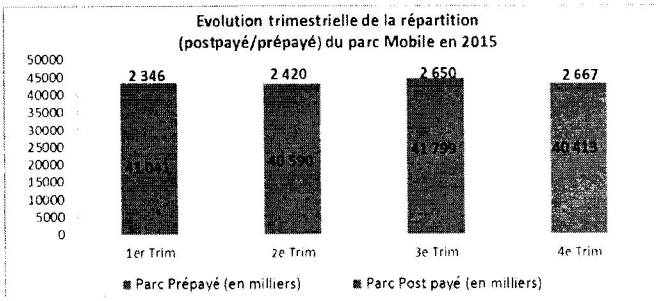

بلغت الحركة الهاتفية الصوتية للهاتف المتنقل الصادرة[5] 52,87 مليار دقيقة خلال سنة 2015، مسجلة بذلك ارتفاعاً ناهز 10 % مقارنة مع سنة 2014.

ويبين الرسم البياني التالي تطور الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة للهاتف المتنقل منذ سنة 2005:

5 توافق الحركة الصوتية الصادرة مجموع الدقائق المستهلكة خلال سنة واحدة من طرف زبناء جميع متعهدي الشبكات المتنقلة.

تطور الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة للهاتف المتنقل

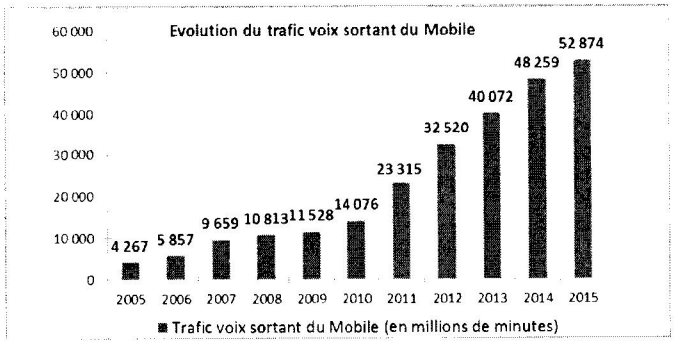

وبالمقابل، انخفضت حركة الرسائل النصية القصيرة الصادرة[6] بنسبة قاربت 16% لتبلغ زهاء 16,6 مليار وحدة خلال سنة 2015.

ويوضح الرسم البياني التالي التطور السنوي لحركة الرسائل النصية القصيرة.

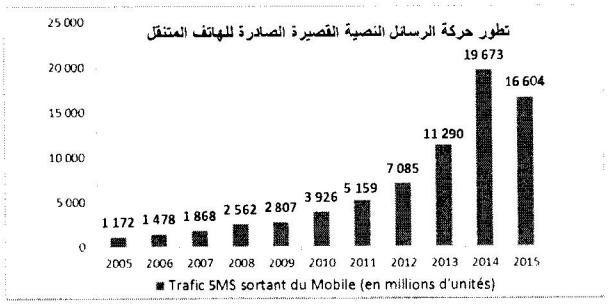

ارتفع الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون في الشبكة المتنقلة[7]، ما بين متم سنتي 2014 و2015، بنسبة 10 % ليبلغ 101 دقيقة. ويعزى هذا الارتفاع إلى الاستعمال المتوسط المسجل في الأداء اللاحق الذي ارتفع بنسبة 22% ليصل إلى 591 دقيقة لكل زبون شهريا. أما بالنسبة إلى الأداء المسبق، فإنه تحسن بشكل طفيف بنسبة 1%

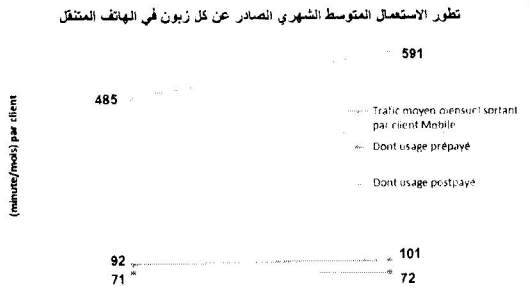

6 توافق حركة الرسائل النصية القصيرة مجموع الرسائل النصية القصيرة المرسلة خلال السنة من طرف زبناء جميع متعهدي الشبكات المتنقلة.

7 يحصل على الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون في الهاتف المتنقل بقسمة الحركة الصادرة المتنقلة المعبر عنها بالدقائق على الحظيرة المتوسطة لمجموع المشتركين في الهاتف المتنقل وللفترة المعتبرة المعبر عنها بالشهور (12 شهرا).

إضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2015 بانخفاض سعر المكالمات المتنقلة التي تقاس بالعائد المتوسط للدقيقة[8] بنسبة 16%. وقد بلغ هذا العائد المتوسط 0.27 درهم دون احتساب الرسوم للدقيقة، عند نهاية سنة 2015، مقابل 0.32 درهم دون احتساب الرسوم للدقيقة عند نهاية سنة 2014.

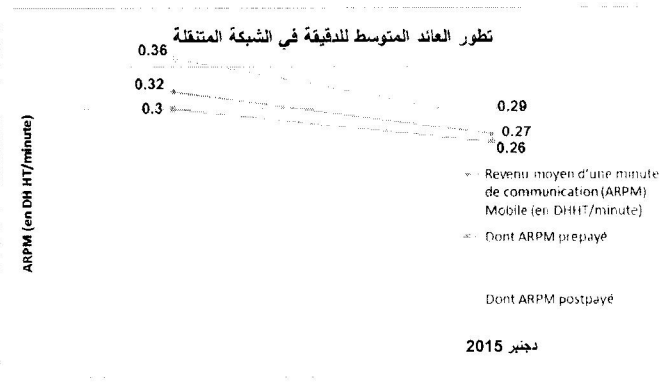

3.2. الإنترنت:

يواصل سوق الإنترنت منحاه التصاعدي بنسبة نمو سنوي قدرها أزيد من 45% وبحظيرة مشتركين تقرب 14,5 مليون مشترك عند متم سنة 2015. وقد انعكست إيجاباً هذه النتائج على نسبة نفاذ خدمة الإنترنت التي بلغت 42,75% من الساكنة مع نهاية سنة 2015.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الولوج إلى شبكة الإنترنت بالمغرب الذي حقق طفرة مهمة ما بين سنتي 2013 و2015.

يهيمن مشتركو الإنترنت المتنقل على السوق بحصة تفوق 92% من الحظيرة الإجمالية للمشتركين في خدمة الأنترنيت عند نهاية سنة 2015، مقابل زهاء 90% خلال السنة التي ما قبلها. وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة الإنترنت زهاء 13,34 مليون مشترك سنة 2015، أي بارتفاع قدره 48,5%، مقارنة مع 9 ملايين مشترك المسجلة عند نهاية سنة 2014. وهذا ما يدلل على تطور هذا النوع من الولوج بالمغرب.

وإلى غاية متم ديسمبر 2015، بلغ عدد المشتركين في الخدمة التي تزاوج بين الصوت والمعطيات 12,49 مليون مشترك، يمثلون نسبة 93,69% من حظيرة الإنترنت المتنقل، مقابل 85,19% عند نهاية سنة 2014. فيما بلغ عدد المشتركين في خدمة الإنترنت المتنقل من نوع « المعطيات فقط «Data Only – 841.366 مشترك، أي بنسبة 6,13% من الحظيرة الإجمالية للإنترنت المتنقل، بدلا من 14,81% عند نهاية 2014.

علاوة على الإنترنت المتنقل، تحسن، كذلك، الولوج إلى شبكة الإنترنت بواسطة ADSL، حيث عرفت حظيرة المشتركين في خدمة الأنترنيت من نوع ADSL، خلال سنة 2015، نمواً سنوياً تجاوز 15%، منتقلا من 982.829 مشترك سنة 2014 إلى 1.131.694 مشترك.

وتمثل خطوط ADSL ذات صبيب 4 ميغابايت في الثانية وما فوق نسبة 99,89% من الحظيرة الإجمالية لخدمة الإنترنت بواسطة ADSL عند متم سنة 2015.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع المشتركين في خدمة الإنترنت بحسب نوع الولوج:

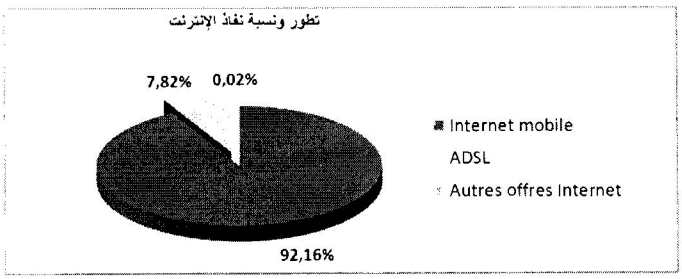

ظل الشريط العابر الدولي الخاص بالأنترنت قاراً في 450 جيغابايت في الثانية عند نهاية سنة 2015. أما بالنسبة للفاتورة المتوسطة الشهرية لكل زبون في خدمة الإنترنت[9]، فقد انتقلت من 23 درهم (دون احتساب الرسوم) شهريا لكل زبون، سنة 2014، إلى 24 درهم عند متم سنة 2015، أي بارتفاع قدره 4%.

وبالمقابل، وبالنسبة للإنترنت المتنقل، فقد انخفضت هذه الفاتورة بنسبة 6%، حيث بلغت 17 درهما (دون احتساب الرسوم) شهريا لكل زبون عند نهاية 2015، مقابل 18 درهما عند متم سنة 2014.

وفيما يخص خدمة الإنترنت من نوع ADSL، فقد ارتفعت هذه الفاتورة قليلا لتنتقل من 93 إلى 94 درهم (دون احتساب الرسوم) في الشهر لكل زبون، أي بزيادة سنوية قدرها 1%.

8 يحصل على العائد المتوسط لدقيقة واحدة من المكالمات أو ما يعرف بالإنجليزية (ARPM: Average Revenue Per Minute)، بقسمة رقم المعاملات دون احتساب الرسوم للمكالمات الصوتية الصادرة على الحركة الصادرة المعبر عنها بالدقائق.

9 يحصل على الفاتورة المتوسطة الشهرية لكل زبون بقسمة رقم المعاملات دون احتساب الرسوم الخاص بخدمة الإنترنت على الحظيرة المتوسطة للمشتركين في خدمة الإنترنت وللفترة المعتبرة المعبر عنها بالشهور (12 شهرا).

تطور الفاتورة المتوسطة الشهرية لكل زبون في شبكة الإنترنت

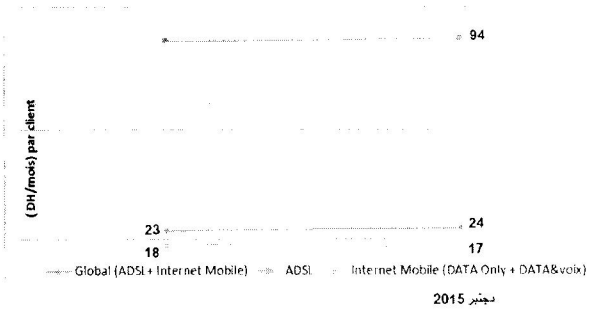

4.2. أسماء مجال الإنترنت «.ma»:

يتوطد تطور أسماء مجال الإنترنت «.ma»، حيث بلغ عددها، عند متم سنة 2015، 59.138 اسم مجال، مقابل 54.450 اسم مجال عند نهاية سنة 2014، أي بنسبة نمو تناهز9%.

تطور عدد أسماء المجال «.ma»

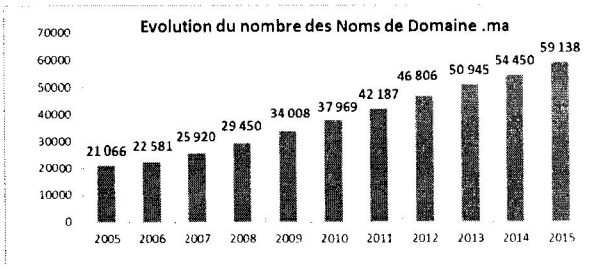

توزيع حظيرة أسماء مجال الإنترنت «.ma» بحسب التمديدات

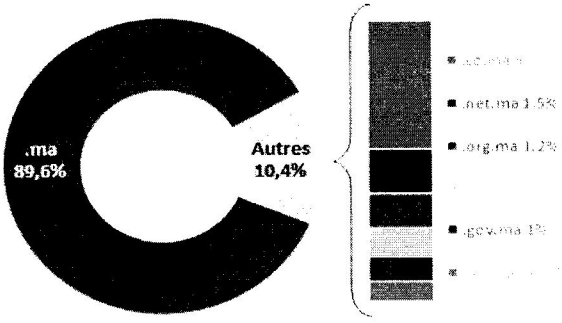

3 - دراسة بخصوص تجهيز واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من طرف الأسر

تقوم الوكالة سنويا بإنجاز دراسة تتعلق بولوج واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بهدف جمع المعلومات حول المؤشرات الرئيسية بخصوص تجهيز وولوج واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من لدن الأسر والأفراد بالمغرب.

وتتكون الساكنة المستهدفة من كل من الأسر المقيمة بالوسطين الحضري والقروي والتي تتواجد مساكنهم بالمناطق المربوطة بالشبكة الكهربائية والأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم خمس (05) سنوات.

وميدانيا، أنجزت الدراسة بواسطة استطلاع لعينة تضم 1940 فردا وأسرة خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى مارس 2016.

وتهم المؤشرات الرئيسية التي تم جمعها التجهيز والولوج والاستعمال لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا استعمال الشبكات الاجتماعية والتطبيقات المتنقلة.

1.3 تجهيز واستعمال الهاتف المتنقل

أصبح الهاتف المتنقل معمما لدى الغالبية العظمى من الأسر بنسبة 99,6 %. وإجمالا، فإن التجهيز بالهاتف المتنقل عرف شبه ركود خلال سنة 2015، حيث إن نسبة 94,4 % من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 سنة تتوفر على هاتف متنقل. وقد بلغت هذه النسبة 97,1 % في الوسط الحضري و89,8 % في الوسط القروي. أما نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 سنة الذين يتوفرون على بطاقتين من نوع SIM وأكثر، فإنها استقرت، بحيث انتقلت من 13,3 % سنة 2014، إلى 13,7 % سنة 2015.

وفي سنة 2015، فإن أزيد من نصف الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 سنة والمتوفرين على جهاز هاتف متنقل يملك هاتفا ذكيا واحدا على الأقل. ويسجل هذا المؤشر ارتفاعا بينا، بحيث انتقل من 38,2 % سنة 2014، إلى 54,7 % سنة 2015.

ويقدر عدد الهواتف الذكية المستعملة بالمغرب، بالمقارنة مع الساكنة التي تتراوح أعمارها ما بين 12 و65 سنة بـ 14,7 مليون جهاز سنة 2015، أي بارتفاع يقدر بـ 5,3 مليون جهاز مقارنة مع سنة 2014.

من جهة أخرى، يستعمل أزيد من نصف الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 سنة (51,2 %) هواتفهم المتنقلة للولوج إلى شبكة الإنترنت. وترتفع هذه النسبة، إلى حد ما، في الوسط الحضري لتبلغ 59,1 %، بينما تستقر في الوسط القروي في 34,8 %.

أما بالنسبة للأفراد الذين يلجون لشبكة الإنترنت من خلال هواتفهم المتنقلة، فإنهم يفعلون ذلك، أساسا، لتصفح مواقع الويب، وخاصة الشبكات أو المواقع الاجتماعية (10/9) ولتحميل التطبيقات المتنقلة (4/3) ولتبادل الرسائل النصية (3/2) وللاطلاع على بريدهم الالكتروني (2/1) ولتقاسم الولوج إلى الإنترنت (3/1) ولاستعمال تطبيقات لتحديد موقعهم الجغرافي (4/1).

2.3 التجهيز بالهاتف الثابت

إن معدل تجهيز الأسر بالهاتف الثابت في تراجع مستمر خلال السنوات الستة الأخيرة، بنسبة أقل من أسرة واحدة من بين أربع (04) أسر (22,3 %). كما أن زهاء سبع (07) أسر من ضمن عشر (10) قد صرحت بعدم حاجتها للهاتف الثابت، نظرا لتوفرهم على هاتف متنقل. في حين، صرحت نسبة 7,2 % من الأسر غير المتوفرة على جهاز هاتف ثابت برغبتها في الحصول على جهاز هاتف ثابت.

وبالنسبة لـ 75% من الأسر، فإن الولوج إلى شبكة الإنترنت بواسطة ADSL يعتبر من بين أهم الأسباب التي تدفع هذه الأسر إلى اقتناء جهاز هاتف ثابت، حيث شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014.

3.3 التجهيز بحاسوب/لوحة الكترونية

خلال سنة 2015، توفرت 54,8 % من الأسر على جهاز حاسوب أو لوحة إلكترونية. وتختلف هذه النسبة ما بين الوسطين الحضري (69,5 %) والقروي (26,3 %). كما أن ما يقرب من نصف الأسر تتوفر على أكثر من حاسوب واحد أو لوحة إلكترونية واحدة. على صعيد آخر، تواصل اللوحات الإلكترونية تقدمها الإيجابي، حيث تمثل، حاليا، نسبة 26,5 % من حظيرة الحواسيب/اللوحات الإلكترونية، مقابل 55,2 % بالنسبة للحاسوب المحمول و18,3 % للحاسوب المكتبي. وقد تم تسجيل هذا التقدم على حساب الحواسيب المكتبية التي عرفت تقهقرا بينا.

كما أن ما يقرب من أسرة واحدة من بين عشر (10) أسر لديها الرغبة في استبدال أو اقتناء جهاز حاسوب محمول. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأسر التي ترغب في استبدال أو اقتناء حاسوب محمول أو لوحة إلكترونية هي مهمة جدا مقارنة مع الأسر التي ترغب في اقتناء أو استبدال حاسوب مكتبي.

4.3 تجهيز واستعمال الإنترنت

خلال سنة 2015، تتوفر نسبة 66,5 % من الأسر على ولوج لشبكة الإنترنت بداخل منازلهم، مقابل 50,4 % سنة 2014. وترتفع هذه النسبة لتصل، في الوسط الحضري، إلى أزيد من ثلاثة أرباع (4/3) الأسر، أي 76,3 %، في حين أنها تبلغ، بالوسط القروي، 47,3 %، أي بارتفاع جد مهم ما بين سنتي 2014 و2015. كما عرف الولوج للإنترنت المتنقل تطورا مهما لدى الأسر، بحيث انتقل من 45,6 % سنة 2014 إلى 65 % سنة 2015. وفي المقابل، عرف الولوج إلى الإنترنت الثابت من نوع ADSL ارتفاعا طفيفا خلال نفس الفترة (16,3 % سنة 2015 مقابل 14,5 % سنة 2014).

ووفق تصريحات الأسر، فإن المعيقات الرئيسية التي تحول دون الحصول على تجهيز للولوج إلى الإنترنت هي كالتالي:

- عدم المعرفة بالتكنولوجيا أو عدم الكفاءة (56,4%)
- كلفة التجهيز (33,9%)
- سعر الخدمة (30,1%)
- انعدام الحاجة إلى هذا الولوج (28,4%)

وفي سنة 2015، أصبح المغرب يتوفر على 17,8 مليون مستعمل للإنترنت (أي الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم خمس (05) سنوات والذين استعملوا شبكة الإنترنت خلال الثلاثة شهور الأخيرة). وقد عرفت نسبة هؤلاء المستعملين ارتفاعا مقارنة مع سنة 2014، حيث انتقلت من 56,8 % في سنة 2014 إلى 57,1 % في سنة 2015. كما أن زهاء ثلاثة أرباع هؤلاء المستعملين قد استعملوا شبكة الإنترنت مرة واحد في اليوم، على أقل تقدير، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، فيما ولجت نسبة 14,6 % منهم إلى الشبكة مرة واحدة، على الأقل، أسبوعيا ونسبة 12,8% مرة واحدة، على الأقل، في الشهر. كما صرحت نسبة 77,2 % من هؤلاء المستعملين أنها ولجت شبكة الإنترنت انطلاقا من منازلها، في حين أن نسبة 52,4 % منهم قد استعملت هاتفها المتنقل لولوج شبكة الإنترنت، أينما كان مكان تواجدها.

أما الاستعمالات الرئيسية التي يلجأ إليها مستعملو شبكة الإنترنت فإنها كالتالي: الولوج إلى المواقع الاجتماعية (82,1 %) ومشاهدة وتحميل المحتويات متعددة الوسائط (67,3 %) وتحميل البرمجيات والتطبيقات (58,9%) واستعمال تطبيقات البريد الإلكتروني (42,9 %).

5.3 الشبكات الاجتماعية

يلج قرابة اثنين من ضمن ثلاثة مستعملين للإنترنت للشبكات الاجتماعية يوميا أو بشكل شبه يومي. ويكون الولوج إلى هذه الشبكات بوتيرة مهمة من طرف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و29 سنة في حين يكون ذا وتيرة أقل من طرف الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم أربعين سنة. وتلج يوميا نسبة 79,8 % من مستعملي الشبكات الاجتماعية إلى هذه المواقع الاجتماعية انطلاقا من هواتفهم المتنقلة. وهكذا، يُعتبر الهاتف المحمول المعد الأكثر استعمالا للولوج إلى الشبكات الاجتماعية. كما أنه هناك قرابة ثمانية من بين عشرة مستعملين للإنترنت يلجون الشبكات الاجتماعية من أجل المحادثة (Chat) في حين يلج ستة من بين عشرة مستعملين للإنترنت لهذه الشبكات من أجل الاتصال أو معرفة أخبار أصدقائهم أو عائلاتهم، أو من أجل الاطلاع على الأخبار والمستجدات أو من أجل تبادل أو مشاهدة الصور أو الفيديوهات أو إرسال التعليقات.

6.3 تطبيقات متنقلة

من بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 سنة الذين تم استطلاع رأيهم، يستعمل ثلاثة من أصل عشرة منهم، بشكل متكرر، ما بين تطبيقين إلى خمسة تطبيقات متنقلة في الأسبوع. وقد قامت نسبة 66 % من مستعملي التطبيقات المتنقلة بتحميل ما بين تطبيق واحد إلى خمسة تطبيقات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2015. وتهم تطبيقات الشبكات الاجتماعية ما يقارب 70 % من مستعملي التطبيقات المتنقلة.

4. تطور الأسعار:

عرف سوق الاتصالات بالمغرب تحولا عميقا ما بين سنة 2010 وسنة 2015، مكن من تسريع ودمقرطة القطاع، ولاسيما فرعي

الهاتف المتنقل والإنترنت. فتطور مختلف المؤشرات المتعلقة بالاستعمال وبحظائر المشتركين وبالأسعار خير شاهد على ذلك. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن سوق الهاتف الثابت لا ينحو نفس المنحى التصاعدي بسبب ضعف المنافسة في هذا الفرع وكذا بسبب التحولات التي طالت طريقة استهلاك خدمات الاتصالات التي شجعت الاستبدال التدريجي للخدمة الثابت بالخدمة المتنقلة.

وبشكل عام، فإن التطور الإيجابي الذي عرفته المؤشرات الرئيسية للقطاع ساهم فيه، بشكل كبير، وضع وتفعيل رافعات وتدابير التقنين، انطلاقا من سنة 2010. وتروم هذه الرافعات والتدابير تسريع نمو قطاع الاتصالات بالاعتماد، خاصة، على تعزيز المنافسة في مختلف فروع القطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المستهلكين والاقتصاد الوطني.

1.4 سوق الهاتف المتنقل: انخفاض كبير للأسعار ونمو ملموس لحظائر المشتركين والاستعمالات:

عرفت حظيرة المشتركين في خدمة الهاتف المتنقل، منذ سنة 2010، نمواً مهما، لاسيما في مجال الخدمة ذات الأداء المسبق. وقد مكن هذا النمو السريع من بلوغ أزيد من 43 مليون زبون عند نهاية سنة 2015، بنسبة نفاذ قاربت 127%. ويبرز هذا النمو من خلال الارتفاع الكبير لمتوسط الاستعمال الشهري للخدمة المتنقلة الذي قفز، في ظرف خمس (05) سنوات، بأزيد من 146% ليصل إلى 101 دقيقة لكل خط هاتفي. كما لوحظ ارتفاع متزايد في حجم المكالمات الصادرة (المعبر عنها بالدقيقة)، الناتج بالأساس عن الانخفاض المهم الذي عرفته الأسعار. وهكذا، فقد انخفضت هذه الأخيرة بنسبة ناهزت 76%، مقارنة مع سنة 2010 لتستقر في 0,27 درهم (دون احتساب الرسوم) للدقيقة مع نهاية سنة 2015. بدورها، عرفت أسعار الرسائل النصية القصيرة انخفاضا أكثر أهمية، بحيث بلغ العائد المتوسط للدقيقة 0,03 درهم (دون احتساب الرسوم) للرسالة النصية الواحدة، عند نهاية 2015، أي بانخفاض ملحوظ ناهز 92% مقارنة مع سنة 2010.

وقد مكن هذا الانخفاض المتسارع للأسعار المملكة المغربية من التموقع ضمن البلدان الأكثر تنافسية، على مستوى الأسعار، في المنطقة. وهذا ما تؤكده تقارير المجموعات المتخصصة في مجال مقارنة الأسعار التي صدرت في سنة 2015. وبحسب هذه الدراسات، فإن أسعار الخدمة ذات الأداء اللاحق بالمغرب تعد الأرخص على مستوى البلدان العربية. أما فيما يخص أسعار الخدمة ذات الأداء المسبق، فإن المغرب يحتل مكانة وسطى بين نفس الدول، بالاعتماد على السعر الظاهر (المستقر حاليا عند 4.2 درهم لدقيقة من المكالمات الصوتية). غير أنه تجب الإشارة إلى أن هذا السعر الظاهر لا يأخذ بعين الاعتبار العروض الترويجية التي تتجه نحو أن تصبح عروضا دائمة.

وأخذاً بعين الاعتبار هذه العروض الترويجية، فإن السعر المتوسط للخدمة ذات الأداء المسبق بالمغرب، كما اعتمدته مجموعة المرشدين العرب «Arab Advisors Group 0.32» درهم مع احتساب الرسوم)، جعل بلادنا من بين الدول الأرخص على صعيد المنطقة العربية.

2.4 سوق الإنترنت: ارتفاع ملموس لحظائر المشتركين وانخفاض مهم للأسعار:

في ظرف خمس (05) سنوات، عرف سوق الإنترنت توسعاً ملحوظاً وصل لمستوى تاريخي، حيث بلغت حظيرة المشتركين في خدمة الإنترنت 14.471.106 مشترك مع نهاية سنة 2015، مقابل 1.866.963 عند متم سنة 2010. وللإشارة، فإن أزيد من 90% من المشتركين في خدمة الإنترنت يستعملون الولوج عبر الهاتف المتنقل. ويعزى هذا التطور الهائل، إلى حد كبير، إلى الانخفاض الملموس للأسعار. من جهتها، انخفضت الفاتورة الشهرية للإنترنت (ADSL والإنترنت المتنقل) بنسبة 70% ما بين سنة 2010 وسنة 2015. فيما يخص الإنترنت المتنقل، انخفضت هذه الفاتورة بنسبة 71% لتبلغ 17 درهم (دون احتساب الرسوم) شهريا. ويجب التأكيد على أن هذه الأسعار المعقولة هي أسعار تنافسية أيضا على المستوى الدولي. وتوضح أسعار الخدمات المتنقلة من الجيل الرابع، المعمول بها في الدول العربية، كما تم نشرها سنة 2015 من طرف مكتب دراسات متخصص، أن المغرب هو البلد الأرخص في المنطقة العربية، فيما يخص تحميل ملف حجمه يعادل 1 جيغابايت. نفس الشيء ينطبق على سوق الإنترنت من نوع ADSL في المنطقة، بحسب التقارير المتخصصة الصادرة في سنة 2015.

3.4 سوق الهاتف الثابت: تطور ضعيف:

خلافاً لسوقي الهاتف المتنقل والإنترنت، فإن سوق الهاتف الثابت في تدهور مستمر، حيث إن المؤشرات الرئيسية تنحو نحو الانخفاض وذلك منذ سنة 2010.

وهكذا، فإن الحظيرة الإجمالية للمشتركين في الخدمة الثابتة تراجعت إلى 2,22 مليون مشترك في سنة 2015، مقابل 3,7 مليون سنة 2010. كما أن نسبة نفاذ الهاتف الثابت تراجعت بنسبة 6,5% عند نهاية سنة 2015، مقابل حوالي 11% المسجلة خلال خمس (05) سنوات قبل ذلك. وإجمالا، فإن سوق الهاتف الثابت عرف تطورا باهتا من حيث الاستعمال المتوسط وارتفاعا في العائد المتوسط للدقيقة (الصوت) وذلك لضعف المنافسة في هذا المضمار.

5. أوراش قطاع الاتصالات:

1.5. مذكرة بالتوجهات العامة في أفق سنة 2018:

تميزت سنة 2015 باعتماد مذكرة جديدة بالتوجهات العامة

لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات في أفق سنة 2018 من طرف مجلس الإدارة للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المنعقد بتاريخ 18 مارس 2015.

وباعتبارها خارطة الطريق، فإن هذه المذكرة تروم إعطاء نفس جديد لسوق الاتصالات ورؤية واضحة للفاعلين المتواجدين والمحتملين بالقطاع كما أنها تعرض للتدابير التي ستساعد على تنميته.

وتحدد هذه المذكرة، التي عرضت لحصيلة إيجابية لتطور الأسواق والاستعمالات والتكنولوجيات، عدة محاور لتنمية القطاع.

1.1.5 مذكرة بالتوجهات العامة في أفق سنة 2018: الأهداف

تروم التوجهات العامة لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات في أفق 2018 تسريعاً أكبر لنمو القطاع وبالخصوص تعميم ولوج مجموع الساكنة إلى خدمة الإنترنت ذي الصبيب العالي والعالي جداً. وتهم المحاور الرئيسية للمذكرة تشجيع الاستثمار وتعزيز السوق الوطنية للاتصالات ومواصلة النشر الفعلي للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جداً وكذا تطوير وتفعيل النماذج التي تشجع على التشارك في البنيات التحتية. مما يساعد على بلوغ الهدف المتمثل في تنويع عروض الخدمات المقدمة لفائدة الساكنة.

علاوة على ذلك، تنص هذه المذكرة على تفعيل رافعات التقنين التي تمكن من الانفتاح الفعلي على المنافسة داخل بعض فروع سوق الاتصالات.

من حيث لغة الأرقام، حددت المذكرة كهدف يجب بلوغه في أفق 2018:

- رقم معاملات قدره 34 مليار درهم؛
- 50 مليون مشترك في الهاتف المتنقل؛
- مليوني مشترك في الهاتف الثابت؛
- 22 مليون مشترك في خدمة الإنترنت.

2.1.5 تفعيل مذكرة بالتوجهات العامة في أفق 2018:

إن الأهداف المحددة بواسطة مذكرة بالتوجهات العامة لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات في أفق سنة 2018 ستترجم عبر اتخاذ عدة تدابير مستهدفة. ويتعلق الأمر، بالخصوص، بتعزيز تفعيل رافعات التقنين تخص عدة جوانب: اقتسام البنيات التحتية وتقسيم الحلقة المحلية وحمل الأرقام الهاتفية وجودة خدمات شبكات الاتصالات وأسعار انتهاء المكالمات والأسعار بالتقسيط بالخصوص. كما يهم الأمر أيضا تسريع النشر الفعلي للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا الذي أعطيت له الانطلاقة سنة 2012. وينص هذا المخطط، من بين ما ينص عليه، على توفير الولوج لمجموع الساكنة في أفق 2020 إلى خدمة الإنترنت بصبيب لا يقل عن 02 ميغابايت في الثانية. كما تم التنصيص على تدابير أخرى قصد تفعيل مقاربة استباقية لتمويل المشاريع التي تروم تكثيف استعمالات التكنولوجيات الحديثة في إطار سياسة الخدمة الأساسية للاتصالات. وتنضاف إلى كل ما سبق تدابير تخص تحرير القطاع.

وفي الجانب التنظيمي، تهدف التوجهات الجديدة تحيين الإطار القانوني قصد ملائمته مع التطورات الحاصلة جراء تقارب شبكات الاتصالات والسمعي-البصري والمعلوميات وبروز خدمات وفاعلين جدد في المجال الرقمي.

أ) تقسيم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب:

تسهر الوكالة على تطبيق المقتضيات التقنية والتعريفية المتعلقة بهذا التقسيم. وهكذا، حددت الوكالة، بمقتضى قرار، الكيفيات التقنية والتعريفية المتعلقة بعروض الجملة للتقسيم (المادي والافتراضي والسيل الرقمي - Bitstream) للحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب. وقد قام هذا المتعهد بنشر عروض بالجملة المتعلقة بها. إلا أنه تبين للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، إضافة إلى النشر المتأخر للعروض بالجملة هاته، أنه لازالت ثمة فوارق مقارنة مع القرارات المحددة. بل وصل الأمر باتصالات المغرب إلى رفض إدراج كل التعديلات التي تقدمت بها الوكالة من أجل تعديل وتتميم عروضها. مما حذا بالوكالة إلى توجيه إعذارات لاتصالات المغرب، وذلك عملا بأحكام المادة 30 من القانون رقم 24.96، تدعوها بموجبها للامتثال للقرارات الصادرة عن الوكالة وعن لجنة التدبير التابعة لها.

وإجمالا، يتوفر سوق الاتصالات، حاليا، على ثلاثة عروض بالجملة لتقسيم الحلقة المحلية. وبالرغم من عدم اكتمال وعدم مطابقة هذه العروض لبعض الجوانب، فإن المتعهدَيْن الآخرَيْن شرعا في تقسيم بعض الخطوط. وإلى حدود الساعة، فإن التقسيم لم يطال سوى بعض المئات من الخطوط، وذلك لوجود صعوبات عملية كبيرة تعوق مسلسل التقسيم.

وفيما يخص العروض بالجملة المتعلقة بشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH)، فإن الأمر يختلف. فتطبيقاً لقرارات الوكالة، سارعت كل من اتصالات المغرب وميدي تيلكوم إلى إرسال عروضهما بالجملة لولوج شبكات الألياف البصرية بالمناطق المغلقة.

وفيما يخص العروض بالجملة لولوج شبكات الألياف البصرية خارج المناطق المغلقة، منحت الوكالة لفائدة المتعهدين المعنيين أجلاً إضافياً لإرسال عروضهم، وذلك بطلب منهم. وعلى مستوى الولوج الافتراضي لشبكة الألياف البصرية إلى غاية المشترك، فإن اتصالات المغرب رحبت، خلال شهر ديسمبر من سنة 2015 (أي بعد مرور ما يقارب سنتين من صدور قرار الوكالة)، بالفكرة دون الكشف عن نواياها.

ومن جانب آخر، فإن لجنة التقسيم المحدثة بقرار من الوكالة في سنة 2006 تعقد اجتماعات شهرية وبحضور كل من ممثلي الوكالة والمتعهدين المعنيين. ومنذ شهر نوفمبر 2015، لم تعد اتصالات المغرب تحضر اجتماعات هذه اللجنة، مبررة ذلك بكون تتبع المواضيع العملية لا يدخل ضمن الاختصاصات المسندة إلى الوكالة.

ب) اقتسام الهندسة المدنية لاتصالات المغرب:

واجهت هذا المشروع، الذي انطلق بداية سنة 2015، عدة صعوبات أخرت الشروع في تطبيقه، حيث إنه في شهر يونيو، توقفت اتصالات المغرب عن معالجة الطلبيات، على إثر اعتمادها نظاماً للفوترة مخالفاً للنظام الذي أقرته الوكالة. وقد طالب المتعهدان الآخران المعنيان، اللذان نازعا في اعتماد هذا النظام، بتدخل الوكالة. وبعد أخذ ورد بين الأطراف المعنية، أصدرت الوكالة، في شهر نوفمبر من سنة 2015، قراراً دعت فيه اتصالات المغرب إلى تحيين عرضها بالجملة والتقيد بقرار الوكالة الصادر في 09 ديسمبر 2014، مع تفعيل تأطير تقني لعملية وضع الكابلات من طرف المتعهدين الأغيار في البنيات التحتية للهندسة المدنية لاتصالات المغرب. وقد قامت هذه الأخيرة، يوم 07 ديسمبر 2015، بنشر عرض بالجملة منقح وذلك بعد تلقيها إعذاراً من الوكالة.

وتبقى فعالية ونجاح تفعيل هذه الرافعة رهينة بتحقيق مجموعة من الشروط، منها التقيد التام بالآجال الواردة في فهرس اتصالات المغرب، دون إغفال تسوية مشاكل الاكتظاظ، التي أصبحت متكررة والتي تطال البعض من مقاطع هندستها المدنية.

وفي هذا المنحى، أصبحت الوكالة تتولى بشكل دائم تتبع معالجة الطلبيات وتسعى كلما دعت الضرورة لذلك إلى تلافي الإكراهات المطروحة وذلك تماشياً مع الاختصاصات الموكولة إليها.

ومن المتوقع أن يتم تحيين فهرس اتصالات المغرب في غضون سنة 2016. إضافة إلى ذلك، وافقت اتصالات المغرب، في شهر سبتمبر 2015، على طرح عرض لفائدة المتعهدين الأغيار قصد وضع الألياف البصرية المعتمة رهن إشارتهم، لا سيما في المناطق الوعرة ومناطق جنوب المغرب. وتقوم الوكالة بتتبع مدى استجابة المتعهدين الأغيار لهذا العرض.

ت) اقتسام البنيات التحتية المعدة لاحتضان مواقع الشبكات المتنقلة:

في شهر أغسطس 2013، أصدرت لجنة التدبير التابعة للوكالة قراراً يتعلق باقتسام البنيات التحتية التي تحتضن مواقع الشبكات المتنقلة. وإلى حد الساعة، لم تتحقق هذه الرافعة الأهداف المرجوة منها. وفي حين تشتمل السوق على عشرات الآلاف من المواقع، فإن «ميدي تيلكوم» و«وانا كوربوريت» لا تقتسمان سوى ما يقارب 500 موقع منها. أما المواقع المقتسمة مع اتصالات المغرب، فإنها لا تتجاوز الستين موقعاً. وتعزى هذه الوضعية إلى غياب تدابير من شأنها إلزام المتعهدين بنشر فهارس اقتسام هذا النوع من البنيات التحتية. كما أنها تمثل إكراها كبيرا في سوق لا تشكل فيه المنافسة بواسطة البنيات التحتية الرافعة الحاملة الوحيدة، في وقت تكون فيه متطلبات تكثيف الشبكات مهمة بالنظر إلى الالتزامات المتعلقة بجودة الخدمة. ويُضاف إلى ذلك، إحجام ومقاومة الساكنة لعمليات إنشاء مواقع جديدة.

ث) حمل الأرقام الهاتفية:

قامت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بنشر، في أكتوبر 2015، قرار جديد حددت بمقتضاه كيفيات حمل الأرقام الهاتفية. وقد حدد أيضا هذا القرار، الذي اتخذ بتشاور مع المتعهدين، الإجراءات المتبعة وروزنامة لوضع قاعدة معطيات ممركزة لحمل الأرقام الهاتفية (BDCPN). فبعد فشل المفاوضات بين المتعهدين، باشرت الوكالة، في شهر ديسمبر، اتخاذ التدابير الضرورية لوضع قاعدة المعطيات هذه. كما تم الإعلان، في شهر يناير 2016، عن بدء دراسة تهدف إلى وضع الخصائص التقنية والكيفيات التعاقدية لتدبير قاعدة المعطيات المذكورة. وستتم، خلال مدة شهر واحد، استشارة المتعهدين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم بخصوص الخصائص التقنية والمالية والإدارية والتعاقدية والعملية لوضع ونشر واستغلال هذه القاعدة. وعلى إثر هذه الاستشارة، ستطرح الوكالة إعلاناً للتعبير عن الاهتمام من أجل اختيار الهيئة التي سيعهد إليها بتدبير قاعدة المعطيات السالفة الذكر ونشرها. ويجب التأكيد على أن المتعهدين سيقومون بإبرام عقود مباشرة مع هذه الهيئة وسيتوفرون، جميعهم، على أجل قدره سنة واحدة من أجل وضع قاعدة المعطيات هذه بالنسبة للأرقام الهاتفية الثابتة والمتنقلة. أما فيما يخص نشر هذه القاعدة، فمن المتوقع أن يكون خلال نصف السنة الأول من سنة 2017.

ج) تبسيط القواعد التي تحكم دراسة العروض التعريفية بالتقسيط للمتعهدين:

أعلنت الوكالة، في شهر نوفمبر 2015، عن الشروع في دراسة تهدف إلى تبسيط القواعد التي تحكم دراسة العروض التعريفية بالتقسيط للمتعهدين. ولن تكون الخلاصات الأولية لهذه الدراسة متوفرة إلا في بداية الفصل الأول من سنة 2016. وتخص هذه الدراسة فهارس العروض للمتعهدين الشموليين الثلاثة وآثارها على الفروع المعنية للائحة من العروض الخاصة، تم تحديدها بالنظر لخصوصيتها ولتأثيرها التنافسي على السوق. وتهم هذه الدراسة، على حد سواء، بعروض الصوت والمعطيات، بغية تحويلها لرافعة لخلق قيمة بالنسبة للسوق، اعتماداً بالخصوص على تكنولوجيا الجيل الرابع (4G). وسيتم استكمال هذه العملية عبر نشر قرار بمثابة مراجعة للخطوط التوجيهية التي تنظم المصادقة على العروض بالتقسيط المقدمة من طرف المتعهدين.

ح) تقسيم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب:

حددت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بمقتضى قرارين صادرين عن مديرها العام رقم 15/01 بتاريخ 4 فبراير 2015 ورقم 15/03 بتاريخ 30 ديسمبر 2015، الكيفيات التقنية والتعريفية للعروض بالجملة للتقسيم (المادي والافتراضي والسيل الرقمي Bitstream-) للحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب. وقد قامت هذه الأخيرة بنشر عروضها التي، إضافة إلى كونها جاءت متأخرة، سجلت فوارق مهمة مقارنة مع قرارات الوكالة.

وتجدر الإشارة إلى أنه، ابتداء من شهر مارس 2015، تم فتح مفاوضات ونقاشات مع اتصالات المغرب تروم التوصل إلى حلول تتيح تنفيذ مجموع الكيفيات التقنية والتعريفية المرتبطة بتقسيم الحلقة المحلية، حيث كان من المقرر، مبدئيا، أن تكون هذه الرافعة متاحة منذ فاتح يناير 2015. من جهة أخرى، كان من المبرمج تتميم العرض التقني والتعريفي للسيل الرقمي (Bitstream)، ابتداء من شهر نوفمبر 2015، بواسطة عرضين بالجملة، لإتمام فهرسها المتعلق بالسيل الرقمي (Bitstream). غير أنه لم يتم التوصل إلا بعرض وحيد وغير مكتمل عند نهاية شهر ديسمبر 2015.

وبالرغم من عدم استكمال العروض التعريفية والتقنية، شرع المتعهدان الآخران، عند متم سنة 2015، في تقسيم بعض الخطوط. غير أنهما اعترضتهما صعوبات عملية.

خ) الربط البيني:

فيما يخص الجانب المتعلق بالربط البيني، تم تعزيز العروض التقنية والتعريفية لاتصالات المغرب بإضافة العديد من الخدمات المتعلقة بـ:

- الوصلات المؤجرة المجهزة بـ «Giga Ethernet» بالنسبة للوصلات المؤجرة المخصصة للمتعهدين؛
- تركيز وسائل الاتصالات بالنسبة للوصلات المؤجرة للربط؛
- التجوال الوطني، بالنسبة للصوت والمعطيات، في المناطق المغطاة في إطار الخدمة الأساسية.

كما يجب التأكيد، أيضا، على أنه تم تمديد العمل، خلال سنة 2015، بتعريفات الانتهاء في الشبكات الثابتة والمتنقلة، التي كانت سارية خلال سنة 2014، وذلك على أساس عمليات تحليل السوق وبعد التشاور مع المتعهدين.

ذ) تنمية سوق المقاولة:

فيما يخص هذه السوق، تعتزم الوكالة الإعلان عن الشروع في دراسة، خلال شهر يناير 2016، تمكن من القيام بتحليل عميق للعروض الموجهة للمقاولات ورصد حاجياتهم من الخدمات وعروض الاتصالات. وعلاوة على ذلك، ستقدم هذه الدراسة توصيات من شأنها تنمية هذا الفرع من السوق. وسيتم تفعيل خلاصات هذه الدراسة في الفصل الثالث من سنة 2016.

ر) النشر الفعلي للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جداً (PNHD):

تطبيقاً للمقاربة المعتمدة من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات خلال دورتها المنعقدة بتاريخ 18 مارس 2015، سيتم الإعلان عن استشارة أولى في غضون سنة 2016، الهدف منها تلقي مقترحات وعروض المتعهدين لتزويد بالصبيب العالي المتنقل (من الجيلين الثالث أو الرابع أو هما معا) الجماعات الترابية غير المعنية بالتغطية بخدمات الجيل الرابع من طرف المتعهدين خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2020. ويستهدف هذا المشروع أزيد من ثلاثمائة (300) جماعة تقدر مجموع ساكنتها بنحو 2,3 مليون نسمة. وستعرض نتائج هذه الاستشارة على أنظار اللجنة المذكورة قصد الدراسة والمصادقة عليها.

ز) تحرير القطاع:

منحت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، في شهر نوفمبر 2015، ثلاثة تراخيص جديدة من نوع VSAT وترخيصين جديدين من نوع 3RP على المستوى الوطني. وستساهم هذه التراخيص في تنويع العروض المقدمة في هذا الباب. بالإضافة إلى ذلك، يوجد حاليا في طور السريان نداء من أجل المنافسة قصد منح تراخيص جديدة من نوع GMPCS.

وعلى جانب آخر، فإن الوكالة، حرصاً منها على تتبع صارم لتفعيل بعض رافعات التقنين وتجاوز كل الإكراهات، ولاسيما المادية منها، تعتزم اللجوء، بحر سنة 2016، إلى خدمات مكاتب الخبرة متخصصة لمواكبتها في العديد من المجالات خصوصاً في ميادين التدقيق العملي لعملية تقسيم الحلقة المحلية والتدقيق المتعلق بوضعية اقتسام المواقع المتنقلة. والهدف من وراء كل هذا هو تخطي العقبات المطروحة واقتراح تدابير عملية.

2.5. المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا:

حدد المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا عدة أهداف طموحة، ويروم، بالأساس، تعميم الولوج إلى الصبيب العالي (02 ميغابايت في الثانية كحد أدنى) وذلك في ظرف زمني قدره عشر سنوات (10) بعد إطلاقه. كما يهدف إلى إتاحة ولوج جميع المرافق العمومية الإدارية، خصوصاً تلك المتواجدة في المناطق النائية أو الأقل ربحية، إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي (02 ميغابايت في الثانية كحد أدنى)، في أجل خمس سنوات. ولتسهيل بلوغ هذه الأهداف، فقد اعتمد هذا المخطط برنامج عمل عملي يتمحور حول ثلاثة مكونات أساسية:

- نشر البنيات التحتية الأرضية للولوج إلى الصبيب العالي؛
- نشر حلول للولوج إلى الصبيب العالي جداً؛
- اللجوء إلى استخدام الحلول عبر الأقمار الصناعية لاستكمال تغطية وولوج المناطق النائية.

1.2.5 نشر البنيات التحتية الأرضية للولوج إلى الصبيب العالي المتنقل:

على إثر الإعلان عن المنافسة المؤرخ في 17 نوفمبر 2014، تم منح ثلاثة تراخيص من أجل إقامة واستغلال شبكات عامة للمواصلات تستعمل تكنولوجيات متنقلة من الجيل الرابع (4G) إلى المتعهدين الثلاثة (اتصالات المغرب وميدي تيلكوم ووانا كوربوريت) بتاريخ 18 مارس 2015. ويقوم، حاليا، هؤلاء المتعهدون بتسويق خدماتهم من الجيل الرابع (4G). ووفقاً لبنود دفاتر تحملاتهم، يلزم هؤلاء المتعهدون بتغطية نسبة 65% من الساكنة المغربية، على أقل تقدير، خلال مدة خمس سنوات من تاريخ منح الترخيص على أبعد تقدير. وقد تم تحديد الصبيب النازل المتوسط المطلوب بالنسبة لـ 90% من الساكنة المغطاة في 02 ميغابايت في الثانية.

2.2.5 نشر الحلول للولوج إلى الصبيب العالي جداً:

لضمان الولوج إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي جداً، تقترح معظم الدول المتقدمة نشر شبكات الألياف البصرية إلى غاية المشترك (FTTH). وتسمح هذه التكنولوجيا بالولوج إلى خدمات جديدة، خاصة الخدمات السمعية البصرية فائقة الجودة (H.D). كما تضمن مستويات تفاعلية وجودة الخدمة عالية جدا بالمقارنة مع الخدمات المقدمة بواسطة التكنولوجيات الأخرى. ولتمكين بلادنا من التوفر على هذا النوع من البنيات التحتية، تعتزم الوكالة إطلاق مشاريع نموذجية لنشر بنيات تحتية للصبيب العالي جدا. كذلك، فإنها تعتزم تجهيز البنايات الجديدة بالبنيات التحتية البصرية.

وبخصوص هذه المشاريع النموذجية، فقد تقدم أحد المتعهدين بطلب الحصول على الإذن لإقامة هذه الحلول من نوع FTTH، قصد تسويقها، حيث حصل بالفعل على هذا الإذن. غير أنه لم يتم طرح المشاريع النموذجية للتغطية بالشبكات البصرية للصبيب العالي جدا. وطبقا للاختصاصات المخولة لها، فإن الوكالة تقوم بتتبع هذه السوق.

أما فيما يخص تجهيز البنايات الجديدة والمناطق ذات النشاط الصناعي والتجاري، فيوجد في طور الإعداد مشروع قرار وزاري مشترك ما بين الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالاقتصاد الرقمي، تحدد بواسطته المواصفات التقنية الدنيا للتجهيزات وللبنيات التحتية للاتصالات لأجل ربط هذه البنايات الجديدة ومناطق الأنشطة بشبكات الاتصالات. وتعتزم الوكالة طرح دراسة ثانية في غضون سنة 2016 لإتمام المواصفات التقنية للبنيات التحتية للاتصالات الواجب نشرها في البنايات الجديدة ومناطق الأنشطة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات التكنولوجية الحاصلة والحاجيات المعبر عنها وكذا مقترحات بنود دفاتر التحملات والقواعد لأجل اعتماد مكاتب الفحص، المنصوص عليها في مشروع القانون رقم 121.12 الذي يوجد في طور الدراسة بالبرلمان.

3.2.5 اللجوء إلى استخدام الحلول عبر الأقمار الصناعية لتغطية المناطق النائية أو الأقل ربحية:

إجمالا، فإن التدابير المتخذة تسمح بتغطية جزء كبير من الساكنة بالصبيب العالي. غير أنه يتعذر تغطية بعض المناطق والتي تمثل نسبة 10% من الساكنة بالتكنولوجيات الأرضية.

وعلى صعيد آخر، يمكن أن يشكل الأجل المخصص لنشر المخطط الوطني للصبيب العالي، والمحدد في عشر سنوات، إكراها لنشر بعض المشاريع الحكومية ذات آثار اجتماعية قوية في المناطق النائية و/أو الأقل ربحية.

ويتم التفكير حالياً في اللجوء إلى استخدام التكنولوجيات الفضائية لضمان تغطية هذه الساكنة بالصبيب العالي وفي نفس الوقت، ضمان تقديم خدمة الإنترنت للمرافق الإدارية العمومية المتواجدة بهذه المناطق.

3.5. منح تراخيص من نوع 3RP وGMPCS وVSAT

اعتمد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في اجتماعه المنعقد بتاريخ 14 مارس 2014، قرارين يتعلقان بمنح تراخيص جديدة من نوع 3RP وVSAT وGMPCS.

ويتعلق القرار الأول رقم (n°C-11/14-1) بتفعيل التوصيات المنبثقة عن الدراسة التي أنجزتها الوكالة بخصوص وضعية سوق خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية بالمغرب، ولاسيما الرافعات الواجب تفعيلها لضمان تنميته وكذا مواكبة متعهدي شبكات الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية من نوعي VSAT وGMPCS الحاليين. وفي هذا الباب، فقد تم إخبار مجلس الإدارة بوضعية المتعهدين SPACECOM وGULFSAT (الحائزين على ترخيصين من نوع VSAT) وبطلبات الحصول على تراخيص من نوعي VSAT وGMPCS التي توصلت بها الوكالة وبالمقترحات المضمنة في المذكرة بالتوجهات العامة لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات في أفق سنة 2018، حيث قام بإعطاء موافقته بالإعلان عن نداءات من أجل المنافسة من أجل منح تراخيص جديدة من نوعي VSAT وGMPCS.

وبمقتضى هذا القرار، فوض مجلس إدارة الوكالة للسيد رئيس الحكومة، بصفته رئيساً له، اتخاذ قرار المصادقة على الشروط الجديدة لإعادة طرح نداءات من أجل المنافسة، بناء على الاقتراحات

المقدمة من قبل الوكالة، في حالة ما إذا كانت هذه الأخيرة غير مجدية.

أما فيما يخص القرار الثاني رقم (n° C-13/14-1)، فإنه يهم الإعلان عن نداء من أجل المنافسة لمنح ترخيص من نوع 3RP. وبخصوص هذا الموضوع، فقد تم إخبار مجلس إدارة الوكالة بالطلب، المؤرخ في 03 يوليو 2013، الذي تقدمت به شركة CIRES TELECOM إلى الوكالة تلتمس فيه توسيع تغطية ترخيصها الجهوي بصفتها متعهداً لشبكة راديوكهربائية ذات موارد مقتسمة (3RP) على مجموع التراب الوطني.

وقد اعتبر المجلس أن هذا الطلب يشكل تغييراً جوهرياً في موضوع دفتر تحملات الترخيص الممنوح لها. واعتبارا لوجود متعهد وحيد حائز على ترخيص من نوع 3RP ذي طابع وطني (MORATEL)، فقد أعطى مجلس الإدارة موافقته للإعلان عن نداء من أجل المنافسة لمنح ترخيص لإحداث واستغلال شبكة راديوكهربائية ذات موارد مقتسمة (3RP) فوق مجموع التراب الوطني، اعتماداً على نفس الشروط المالية والتقنية والتنظيمية المتطلبة خلال عملية منح الترخيص من نوع 3RP لشركة MORATEL.

1.3.5 أشغال اللجنة الإدارية:

تطبيقاً للقرارين سالفي الذكر، أعدت الوكالة ثلاثة مشاريع دفاتر التحملات لمنح تراخيص من نوع 3RP وVSAT وGMPCS. وفي شهر يونيو 2014، تم إرسال هذه المشاريع، قصد إبداء الرأي والتعاليق، إلى القطاعات الوزارية الممثلة في اللجنة الإدارية المكلفة (بموجب أحكام المادة 11 من القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات) بالمصادقة على مقتضيات دفاتر التحملات من أجل طرح الإعلان عن المنافسة. وبعد عقد العديد من الاجتماعات لمناقشة ودراسة التعاليق المثارة والتعديلات المقترحة، صادقت اللجنة، في نهاية شهر يناير 2015، على مشاريع دفاتر التحملات الثلاثة من أجل طرح لإعلان عن المنافسة المتعلق بمنح التراخيص من نوع 3RP وGMPCS وVSAT.

2.3.5 الإعلان عن المنافسة لمنح التراخيص ودراسة الملفات :

• تراخيص 3RP وVSAT

تم طرح ثلاثة إعلانات عن المنافسة بتاريخ 16 مارس 2015 لمنح هذه التراخيص. ويتعلق الإعلان عن المنافسة الأول بإقامة واستغلال شبكة للاتصالات الراديوية تستعمل تقنيات اقتسام الترددات من نوع 3RP. أما الإعلان عن المنافسة الثاني، فإنه يهم توفير خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية تستعمل تكنولوجيات من نوع GMPCS. وبخصوص الإعلان عن المنافسة الثالث، فإنه يخص توفير خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية تستعمل تكنولوجيات من نوع VSAT. وقد أودعت ست (06) شركات ملفات ترشيحها.

وقد تم تقييم ملفات المترشحين وفق المعايير المحددة مسبقا في نظام الإعلان عن المنافسة، بحيث مكن هذا التقييم من القيام بالمعاينات التالية:

- التعهدات المتخذة من قبل كل مترشح على حدة هي مطابقة للحدود الدنيا المتطلبة بواسطة دفاتر تحملات الإعلانات عن المنافسة؛
- الملفات المقدمة من طرف المترشحين جيدة؛
- مؤشرات جودة الخدمة المقترحة تتماشى مع أحسن الممارسات الدولية؛
- رؤية السوق ومخططات أعمال المرشحين المقترحة من لدن المترشحين منسجمة ومن شأنها الإسهام في تنمية أسواق 3RP و VSAT.

وفيما يخص المقابل المالي للتراخيص من نوع 3RP وVSAT، فقد حددت مسبقاً في دفاتر التحملات المطابقة، وهي على التوالي 600.000 درهم و19 مليون درهم.

وعلى إثر التقييم الكامل لملفات الترشيح، تم اقتراح منح التراخيص من نوع 3RP لكل من شركتي CIRES TELECOM وSADV والتراخيص من نوع VSAT لكل من اتصالات المغرب وSADV ووانا كوربوريت. ووافق السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 23 يوليو 2015، على الأراء المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، على إثر دراسة ملفات الترشيح المتعلقة بالإعلانات عن المنافسة الثلاثة. وعليه، فقد تم إعلان جميع المترشحين كحائزين مؤقتين للتراخيص. واستنادا للعروض المقدمة من طرف المترشحين المعتمدين، تم إعداد مشاريع مراسيم وعرضها على المصادقة. وبتاريخ 22 أكتوبر 2015، صادق مجلس الحكومة على خمسة مشاريع مراسيم بمنح التراخيص، تم نشرها بالجريدة الرسمية للمملكة بتاريخ 05 نوفمبر 2015.

• تراخيص لإحداث واستغلال شبكة الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية GMPCS

وبخصوص هذه التراخيص، لم يكن الإعلان عن المنافسة مجديا، بحيث لم يتم التصريح بقبول الملفات الإدارية للمترشحين الاثنين اللذين أودعا عرضيهما. وبالتالي، لم يتم منح أي ترخيص من نوع GMPCS.

وبعد موافقة رئيس الحكومة، تم نشر، عند متم شهر سبتمبر 2015، إعلان عن المنافسة جديد لمنح تراخيص جديدة من هذا النوع. وحدد أجل إيداع ملفات الترشيح في 19 نوفمبر 2015 وتم تمديد هذا الأجل، بطلب من بعض المترشحين، إلى تاريخ 03 ديسمبر 2015.

4.5. التحول نحو قاعدة محورية جديد لتدبير أسماء مجال الإنترنت «.ma»

سعياً منها إلى تحسين مهمتها المتعلقة بتدبير أسماء المجال «.ma»، كما هي منصوص عليها في القانون الجاري به العمل، عهدت الوكالة،

بتاريخ 12 فبراير 2014، بمهمة التدبير التقني لهذه الخدمة إلى شركة اتصالات المغرب بناء على دفتر تحملات خاص. وهكذا، فقد تم إطلاق قاعدة محورية جديدة، بتاريخ فاتح مارس 2015، تتكون من بنيات تحتية تقنية (مادية وبرمجيات) وتعنى بتدبير أوتوماتيكي لأسماء المجال «.ma»، وفق أجود الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال.

* قرار جديد لتدبير أسماء مجال الإنترنت «.ma»

بتاريخ 05 فبراير 2015، تم نشر بالجريدة الرسمية، القرار الصادر عن المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تحت عدد 12/14 بتاريخ 21 نوفمبر 2014 يتعلق بكيفيات التدبير الإداري والتقني والتجاري لأسماء المجال «.ma»، حيث دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح مارس 2015. وقد أعاد هذا القرار تحديد مساطر تسجيل وتدبير أسماء المجال «.ma» عبر إدخال العديد من التحسينات على الإطار التنظيمي، وهي كالتالي:

- تحديد دقيق لمساطر تسجيل وتدبير أسماء المجال «.ma»؛
- تأطير نشاط مقدم الخدمة «.ma» من خلال إبرام اتفاقية بينه وبين الوكالة؛
- فوترة مقدمي الخدمة «.ma» من طرف الوكالة؛
- إمكانية تجميد أو حذف اسم مجال في حالات معينة؛

تحديد شكليات معالجة ونشر المعطيات الشخصية المتعلقة بأسماء المجال «.ma»، وفقاً للأحكام التنظيمية الجاري بها العمل؛

مراجعة أسعار تسجيل أسماء المجال «.ma» بتخفيضها وإمكانية التسجيل متعدد السنوات لأسماء مجال هذه.

* استغلال القاعدة المحورية الجديدة لتدبير أسماء المجال «.ma»:

تؤمن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات استغلال القاعدة المحورية الجديدة «.ma»، بتنسيق مع اتصالات المغرب التي تؤمن الصيانة التقنية لجميع المعدات والحلول الموضوعة. وقد أدخلت هذه القاعدة المحورية العديد من التحسينات من أبرزها:

- تم تقليص أجل تسجيل وتفعيل اسم مجال «.ma» من عدة أيام إلى خمسة عشر (15) دقيقة؛
- الولوج المباشر إلى القاعدة المحورية من طرف مقدمي الخدمة عبر ولوج مؤمن. فمقدمو الخدمة ينجزون، بشكل مباشر، جميع العمليات على أسماء المجال؛
- شفافية تامة في عملية تدبير أسماء المجال: يتوفر مقدمو الخدمة على ولوج لجميع المعطيات المرتبطة بأسماء المجال التي يقومون بتدبيرها، وعلى الخصوص، أسماء المجال منتهية الصلاحية أو تلك التي تم إنشاؤها حديثا والمبالغ المفوترة من طرف الوكالة.

* البوابة الجديدة للموقع registre.ma

لأجل مواكبة تفعيل القاعدة المحورية الجديدة لتدبير أسماء المجال «.ma»، تم إنشاء، بتاريخ فاتح مارس 2015، بوابة رقمية جديدة لاسم المجال «.ma»، متاحة عبر هذا الرابط www.registre.ma. ويتوفر هذا الموقع على هوية بصرية خاصة بالسجل الوطني ويقوم بتقديم جميع المعلومات بخصوص مساطر وكيفيات تدبير أسماء المجال «.ma». كما يتوفر هذا الموقع على خدمة « whois »، التي تمثل قاعدة معطيات عمومية تتيح التحقق من شغور وتوفر اسم مجال ما والقيام بأبحاث من أجل الحصول على معلومات بخصوص اسم مجال مسجل، كتاريخ تسجيله واسم صاحبه.

6 - أنشطة وتدابير التقنين

1.6 تحليل الأسواق الخاصة وتعيين المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا

طبقا لأحكام المادة 15 من المرسوم رقم 2.97.1025 المتعلق بالربط البيني لشبكات الاتصالات، قامت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بتحليل نفوذ وتأثير متعهدي شبكات الاتصالات في الأسواق الخاصة المحددة بواسطة قرار المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات رقم 14/13 للفترة ما بين 2015 و2017. وتخص هذه الأسواق:

- سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة، بما فيها الشبكة ذات التنقل المحدود؛
- سوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة؛
- سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة؛
- سوق الوصلات المؤجرة بالجملة؛
- سوق الولوج بالجملة إلى البنية التحتية المادية المكونة للحلقة المحلية؛
- سوق الولوج بالجملة إلى البيئة التحتية للهندسة المدنية.

وبعد تحليل ردود المتعهدين على الاستمارات التي وجهتها إليهم الوكالة، أصدرت هذه الأخيرة، بتاريخ 9 ديسمبر 2015، قرارها رقم 15/06 بتعيين المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا في الأسواق الخاصة للاتصالات برسم سنة 2016، وتحديد الالتزامات الخاصة الملقاة على عاتقهم بهذا الخصوص. وعليه، فقد تم تعيين اتصالات المغرب كمتعهد يمارس نفوذا مؤثرا في جميع الأسواق الخاصة، أما ميدي تيليكوم ووانا كوربوريت، فقد تم تعيينهما كمتعهدين يمارسان نوفذا مؤثرا في سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية.

أ) - معالجة الشكايات:

حرصا منها على حماية حقوق المستهلكين، تسهر الوكالة على تقيد متعهدي الشبكات العامة للمواصلات بالالتزامات المفروضة عليهم

إزاء زبائنهم. ولهذا الغرض، فإن الوكالة، خلال سنة 2015، عالجت وتتبعت حوالي مائة شكاية وتظلم مقدمة من طرف الزبائن الخواص والمهنيين.

وتخص هذه الشكايات، أساسا، مسألة حمل الأرقام الهاتفية وبنود إنهاء عقود الاشتراك وجودة الخدمة دون إغفال العلاقة التعاقدية ما بين المتعهدين وزبنائهم. وتجب الإشارة إلى أن الوكالة لا تبت إلا في الشكايات التي تدخل ضمن اختصاصاتها. أما بخصوص الشكايات التي تهم الالتزامات التعاقدية ما بين المتعهد والزبون، فإنه يتم البت فيها طبقا للمقتضيات التعاقدية بين الطرفين.

ب) تدقيق عملي لنظم تدبير حظائر المشتركين في خدمة الهاتف المتنقل:

يشكل، في الوقت الراهن، تحديد هوية الزبائن أمراً لا محيد عنه، بل أصبحت رافعة قوية للإدماج الاقتصادي والرقمي والمالي والإداري في البلدان الصاعدة.

ومن أجل مواصلة الأعمال التي تم الشروع فيها منذ سنة 2014، طرحت الوكالة، خلال الفصل الرابع من سنة 2015، عملية تدقيق نظم تدبير حظائر المشتركين في الهاتف المتنقل لدى المتعهدين، حيث تروم هذه العملية التأكد من مدى مطابقة هذه النظم لقرارات الوكالة، وخاصة القرار رقم ANRT/DG/N°6 بتاريخ 25 يناير 2011 والقرار رقم ANRT/DG/N°03/11 بتاريخ فاتح يونيو 2011 المتعلقين بتحديد كيفيات احتساب حظائر المشتركين على التوالي في الخدمة المتنقلة وخدمة الإنترنت من الجيل الثالث (3G) والقرارين الآخرين رقم ANRT/DG/13/13 بتاريخ 08 نوفمبر 2013 ورقم ANRT/ DG/14/03 بتاريخ 31 يناير 2014 المتعلقين بتحديد هوية المشتركين في الهاتف المتنقل.

وتمكن عملية التدقيق هذه، علاوة على ذلك، من اقتراح، عند الاقتضاء، تدابير لأجل الملائمة مع النصوص التنظيمية المعمول بها.

وقد همت هذه العملية جانبين إضافيين:

- الجانب المتعلق بالتحقق من التقيد بالالتزامات التنظيمية، موضوع قرارات الوكالة سالفة الذكر؛

- الجانب الوظيفي والتقني الذي يخص مراقبة وتقييم التجهيزات التي تتيح احتساب وتحديد هوية المشتركين في الخدمة المتنقلة للمتعهد، مع القيام، من جهة، بتحليل شامل لمدى احترام المتعهدين للقرارات الصادرة عن الوكالة، ومن جهة أخرى، بدراسة على أساس عينة تمثيلية لشمولية حظيرة المشتركين الإجمالية.

وقد تم إنجاز هذه التحليلات على مرحلتين مختلفتين:

- تحليل كمي : عن طريق مراقبة فعالية مسطرة تحديد هوية هؤلاء المشتركين، طبقا للقرارات سالفة الذكر، بالنسبة لمخزون البطائق (بطائق SIM أو أجهزة المودیم) المشغلة إلى حدود 31 مارس 2014 بالنسبة للزبناء النشيطين عند فاتح أبريل 2014؛

- استطلاع رأي أنجز على ساكنة موزعة، مناصفة، على المشتركين في الخدمة الهاتفية ما قبل فاتح أبريل 2014 وما بعده. وقد تم إنجاز هذا الاستطلاع عبر القيام بمكالمات هاتفية مباشرة مع المشتركين للتأكد من صحة المعطيات المتعلقة بالهوية.

وقد مكنت عملية التدقيق هذه من معاينة ما يلي:

- إجمالا، قام المتعهدون بتفعيل المراقبات كما تم التنصيص عليها بواسطة قرارات الوكالة؛
- تم تسجيل تطور في نسبة تحديد الهوية مقارنة مع عملية التدقيق المنجزة خلال سنة 2012. غير أن عناصر الملاحظة واستطلاع الرأي تبرز وجود تفاوت مهم ما بين شبكة التوزيع الخاصة بالمتعهدين وبين شبكة التوزيع الثانوية المكونة من الباعة بالتقسيط والباعة المتجولين ونقاط البيع بالأسواق وبالمخادع الهاتفية.

وقد وضعت الوكالة، خلال سنة 2014 وبداية سنة 2015، مخطط تواصلي استهدف الصحافة المكتوبة والوصلات التحسيسية والاستجوابات عبر المحطات الإذاعية والروبورتاجات المنشورة في العديد من الجرائد باللغة العربية، إضافة إلى وصلات إذاعية.

2.6 تدقيق المتعهدين:

تهدف عملية التدقيق التنظيمي التأكد من صحة التكاليف ومدى تماسكها واتساقها مع النصوص التنظيمية، حيث تتيح اقتراح مجالات أخرى لتحسين نموذج الحساب المعتمد من قبل المتعهد. وتهم عمليات التدقيق بالأساس:

- اكتمال نظام احتساب العوائد وتكاليف الإنتاج المستعملة لوضع القوائم التنظيمية؛
- تقييم مبادئ فصل الحسابات ومستوى فصل الأنشطة؛
- وجاهة وصحة قواعد تخصيص التكاليف والإيرادات المستعملة لوضع القوائم التنظيمية؛
- وجاهة وصحة تكلفة مكافأة رأس المال المخصصة للأنشطة المقننة؛
- مراجعة كيفيات احتساب المساهمات في المهام العامة للدولة.
- وتميزت سنة 2015 بما يلي :

- الانتهاء من عملية التدقيق التنظيمي للمتعهد اتصالات المغرب برسم سنة 2012 ؛

- الانتهاء من عملية التدقيق التنظيمي للمتعهد ميدي تيلكوم برسم سنة 2011 والشروع في عملية التدقيق برسم سنة 2012 لنفس المتعهد؛

- إنجاز أعمال التدقيق التنظيمي للمتعهد وانا كوربوريت برسم سنتي 2011 و2012.

3.6 تدبير طيف الترددات :

1.3.6 تدبير وتخطيط طيف الترددات:

أ) إقامة شبكة GSM-R للخط فائق السرعة بالمغرب :

اختار المكتب الوطني للسكك الحديدية تكنولوجيا GSM-R لاستغلال شبكته الراديوكهربائية المستقلة التي تغطي حاجيات الخط فائق السرعة (LGV) على المحور السككي الوطني. وفي إطار هذا المشروع، تولت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بتشاور مع كل من متعهدي شبكات الاتصالات من نوع GSM الثلاثة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، بتفعيل الكيفيات التقنية والمالية والتنظيمية لأجل تحرير شريط الترددات MHZ 938-934 / 893-889 بالمغرب.

وعليه، وعلى أساس مخطط عمل تم إعداده بتشاور بين الوكالة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمتعهدين الثلاثة:

- تم الشروع في عملية تحرير الأشرطة الفرعية المشغولة من طرف المتعهدين الثلاثة. وقد تم الانتهاء من عملية التحرير الكلي لشريط الترددات المخصص للخط فائق السرعة بنجاح في نهاية الفصل الأول من سنة 2015.
- تم توقيع اتفاقيات ما بين الوكالة والمكتب الوطني المذكور والمتعهدين الثلاثة بخصوص الكيفيات المالية لتفعيل عملية التحرير. كما تحدد هذه الاتفاقيات الشروط التقنية والتنظيمية لاستغلال الترددات التي سيتم تخصيصها للمكتب الوطني في إطار شبكة GSM-R.

إضافة إلى ذلك، وتفادياً لمشاكل التشويش، ولاسيما في المنطقة الشمالية للمملكة، عقدت الوكالة، في شهر مايو من سنة 2015، اجتماعاً تنسيقياً مع الوزارة المكلفة بالاتصالات بإسبانيا. وهدف هذا الاجتماع إلى تحديد الشروط التقنية لاستغلال شريط GSM-R في المناطق الحدودية بين البلدين.

وفي شهر ديسمبر من سنة 2015، قامت الوكالة بتخصيص سعة تعادل 2x4 MHz لفائدة المكتب الوطني للسكك الحديدية في إطار إنشاء شبكة راديوكهربائية مستقلة من نوع GSM-R تستجيب لحاجيات الخط فائق السرعة بالمغرب.

ب) دراسة حول القيمة الاقتصادية لطيف الترددات:

في شهر سبتمبر 2015، كلفت الوكالة مكتب خبرة لإنجاز دراسة حول القيمة الاقتصادية لطيف الترددات. وقد همت هذه الدراسة، التي تندرج ضمن المهمة الموكولة إلى الوكالة المتعلقة بتدبير الطيف الترددي، إنجاز الخدمات التالية بالخصوص:

- تحليل لأتاوى الترددات المطبقة حالياً بحسب نوع الخدمة ونوع الشريط، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستعمالات الوطنية والتوجهات الدولية في هذا المجال بالنسبة لكل شريط للترددات؛
- إعداد توصيات وسيناريوهات لمراجعة النصوص الجاري بها العمل واقتراح، عند الاقتضاء، التعديلات (صيغة أخرى، مبالغ مالية جديدة، ...إلخ) التي يمكن إدخالها على الأتاوى الحالية.

وفي الأخير، ستتيح هذه الدراسة من صياغة توصيات تتعلق بتحديد أتاوى الترددات بالنسبة لمختلف الخدمات ومختلف الأشرطة التي ستطالها التعديلات، استنادا على أحسن الممارسات الدولية في هذا المجال. وتهدف هذه العملية إلى جعل الأتاوى عن تعيين الترددات رافعة للتقنين من شأنها تعزيز تنمية قطاع الاتصالات، عبر إدخال تكنولوجيات جديدة للاتصال الراديوي للمغرب. كما تتيح هذه الدراسة، التي من المرتقب الانتهاء منها بحلول منتصف شهر فبراير 2016، إعداد النصوص التنظيمية المناسبة من أجل تعديل القرارات الوزارية الحالية المتعلقة بتحديد الأتاوى عن تعيين الترددات.

ج) استغلال مؤقت لتكنولوجيا TV White Space بالمغرب:

سعيا منها لتسهيل الولوج إلى خدمة الإنترنت بالمؤسسات التعليمية في المناطق المنغلقة، منحت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أذونا مؤقتة لإقامة مواقع نموذجية لتكنولوجيا (TV White Space -TVWS) لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ولجامعة القاضي عياض بمراكش.

وتسمح هذه التكنولوجيا باستعمال جزء من الطيف الترددي المخصص للبث الإذاعي والتلفزي غير المستعمل والمتوفر في منطقة جغرافية محددة لتقديم خدمة الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه التجارب ستوظف في دراسة ستنجزها الوكالة، بتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية على المستوى الوطني، بغرض بحث إمكانية إدخال هذه التكنولوجيا إلى المغرب، وعند الاقتضاء، تحديد شروط وكيفيات استغلالها.

ح. تخصيص ترددات لخدمات الهاتف المتنقل في إطار تراخيص الجيل الرابع:

على إثر منح تراخيص لإقامة واستغلال شبكات متنقلة من الجل الرابع، تم تخصيص سعات للترددات في الشريطين 1800 MHz و 2600 MHz لفائدة المتعهدين الحائزين على تراخيص من الجيل الرابع (اتصالات المغرب وميدي تيلكوم ووانا كوربوريت). وستمنح لهؤلاء المتعهدين لاحقاً ترددات أخرى في شريط 800 MHz، طبقا لبنود دفاتر تحملاتهم ووفق روزنامة اعتمدت من أجل إعادة تهيئة الطيف الترددي.

ولمواكبة عملية تشغيل الترددات المخصصة لشبكات الجيل

الرابع بالمغرب، عقدت الوكالة اجتماعات تنسيقية ثنائية مع البلدان المحاذية ولا سيما كل من إسبانيا والبرتغال، تهدف إلى تحديد الشروط التقنية لاستغلال أشرطة الترددات من الجيل الرابع بالمناطق الحدودية ولتفادي مخاطر التشويش على شبكات المتعهدين لهذه البلدان.

2.3.6 أنشطة تعيين الترددات:

تميزت سنة 2015 بمعالجة العديد من طلبات تعيين الترددات تقدم بها مختلف مستعملي الطيف على المستوى الوطني، وبالأساس متعهدو شبكات الاتصالات الوطنيين، الذين استفادوا من 1162 وصلات هرتزية جديدة. بالإضافة إليهم، استفادت الإدارات والمؤسسات العمومية ومتعهدو القطاع الخاص من أزيد من 84 إذنا لأجل إحداث و/أو تعديل شبكاتهم الراديوكهربائية المستقلة. كما تمت معالجة عدة طلبات تخص الاستعمال المؤقت للترددات في إطار مختلف التظاهرات الوطنية، حيث تم منح، في هذا الصدد، 101 إذن من أجل إقامة واستغلال شبكات راديوكهربائية مؤقتة.

علاوة على ذلك، منحت الوكالة العديد من الأذون عن تعيين الترددات لفائدة مختلف المصالح الأمنية والتمثيليات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة بالمملكة.

ومن جانب آخر، واصلت الوكالة عملية توطيد حظيرة الترددات الممنوحة لفائدة بعض مستعملي الطيف الترددي على المستوى الوطني، من ضمنهم المصالح الأمنية. وتندرج هذه العملية في إطار تحديث الجذاذة الوطنية للترددات.

وأخيرا، وطبقاً للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، قامت الوكالة بدراسة وتحليل طلبات الترددات المقدمة من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لأجل تعيين الترددات لفائدة متعهدي الاتصال السمعي البصري الوطنيين. وقد أعطت الوكالة موافقتها للهيئة من أجل تعيين 221 ترددا للبث الإذاعي الصوتي و08 ترددا تلبية لحاجيات القطب العمومي في إطار مشاريعه المتعلقة بنشر البث التلفزي الرقمي الأرضي بالمغرب.

3.3.6 أنشطة التنسيق الدولي للترددات:

قامت الوكالة بدراسة ومعالجة عدة ملفات تخص التنسيق في مجال الترددات كالتالي:

- دراسة ومعالجة 1789 طلب تنسيق تتعلق بأنظمة الخدمات الأرضية والفضائية وتبليغها إلى الاتحاد الدولي للاتصالات؛
- دراسة ومعالجة 1171 طلب تنسيق ثنائي للترددات؛
- تبليغ الاتحاد الدولي للاتصالات بـ 380 تعيينا وطنيا، يتطلب حماية دولية وقيدها بالجذاذة المرجعية الدولية للترددات؛
- معالجة حالات تشويش لتعيين الترددات بالنسبة للبث الإذاعي.

من جهة أخرى، أنجزت الوكالة، بتشاور مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، عملية تحيين قاعدة المعطيات للاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص البث التلفزي الرقمي الأرضي بالمغرب، كما قامت بتبليغ المحطات التلفزية التناظرية التي مازالت مُشغَّلة فوق التراب الوطني طبقاً لبنود اتفاقية جنيف 2006.

فيما يخص اجتماعات تنسيق الترددات الثنائية، تم عقد اجتماع بمدينة لشبونة البرتغالية من أجل تنسيق الترددات الخاصة بالخدمات المتنقلة المستغلة في المناطق الحدودية وحل مشاكل التشويش التي تعتري المحطات المتنقلة. وقد نتج عن هذا الاجتماع اعتماد مخطط عمل وإجراءات مسطرية ما بين البلدين لتسوية حالات التشويش التي تحدث.

في نفس الاتجاه، تم عقد اجتماع تنسيقي آخر بمدينة مدريد الإسبانية قصد تخطيط الترددات المستغلة في المناطق الحدودية من طرف متعهدي شبكات الاتصالات المتنقلة للبلدين. وقد عرف هذا الاجتماع، الذي يعقد بشكل دوري وبتناوب بين البلدين منذ شهر نوفمبر 2009، مشاركة المتعهدين المعنيين ونتج عنه إبرام اتفاقيات لاقتسام بعض أشرطة الخدمات المستغلة من طرف المتعهدين واعتماد إجراءات مسطرية لتنسيق أشرطة الترددات الخاصة بالجيل الرابع.

4.6 إعادة تهيئة طيف الترددات :

عملية إعادة تهيئة طيف الترددات هي مجموع الإجراءات الإدارية والمالية والتقنية الهادفة إلى السحب، الكلي أو الجزئي، من التجهيزات أو من المستعملين لشريط ترددات معين من أجل استغلاله من طرف شبكات أخرى للاتصالات.

وفي سنة 2015، واصلت الوكالة عمليات إعادة تهيئة شريط 790-862 MHZ للاستجابة لحاجيات المتعهدين الوطنيين الحائزين على تراخيص الجيل الرابع، المتعلقة بالترددات. وفي هذا الصدد، تم تحرير شريط ترددات فرعي في مجموع التراب الوطني، وذلك بعد إبرام اتفاق لإعادة تهيئة طيف الترددات ما بين الوكالة ومستغل هذا الشريط الفرعي.

وفي هذا السياق، وتطبيقا للاتفاق المبرم مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لتحديد كيفيات تحرير شريط الترددات 790-862MHz من طرف الخدمات المخصصة للبث الإذاعي والتلفزي لفائدة خدمات الاتصالات المتنقلة بالمغرب، انخرطت الوكالة في عملية أخرى لإعادة تهيئة الطيف مع متعهد سمعي بصري، حيث تم تحرير قنوات الترددات المستغلة من قبل هذا المتعهد في الشريط 790-862MHz في المناطق التي تم تعيين هذه الترددات فيها.

ومن جانب آخر، وفي إطار تعميم ولوج الساكنة للصبيب العالي والعالي جدا، وعلى غرار أحسن الممارسات الدولية، أعدت الوكالة

أشرطة أخرى محتملة لفائدة عمليات مقبلة لإعادة تهيئة الطيف، الغرض منها القدرة على تلبية الحاجيات الإضافية لمتعهدي الاتصالات المتنقلة الوطنيين في مجال الترددات.

5.6 المراقبة التقنية وتقييم جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات:

تعتبر مراقبة طيف الترددات إحدى المكونات الأساسية لتدبير طيف الترددات الراديوكهربائية، بحيث تهدف إلى ضمان احترام مستعملي الترددات الراديوكهربائية للقواعد التقنية والإدارية المحددة بواسطة النصوص التنظيمية الجاري بها العمل والمضمنة في الأذون المسلمة لهم من طرف السلطة المكلفة بذلك.

وتهم مراقبة الشبكات والتجهيزات الراديوكهربائية العمليات التالية :

- مراقبة مطابقة الشبكات الراديوكهربائية المستقلة؛
- مراقبة مطابقة المحطات الراديوكهربائية المقامة فوق السفن؛
- مراقبة الشبكات الراديوكهربائية المستقلة الملغاة من خلال مسح للترددات المطابقة؛
- مراقبة طيفية لأشرطة الترددات؛
- معالجة حالات التشويش؛
- قياس المجالات الكهرومغناطيسية في إطار معالجة الشكايات المتعلقة بالأخطار المرتبطة بآثار الإشعاعات المضرة بالصحة؛
- تحليل ومعالجة النتائج لكل نوع من المراقبة؛
- المراقبة التي تتم في إطار التحقق من الإنجازات المدرجة في إطار الخدمة الأساسية للاتصالات؛
- قياس جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات؛
- تحليل المعطيات التقنية ومؤشرات الكفاءة المعلن عنها من طرف متعهدي شبكات الاتصالات المتنقلة من الجيلين الثاني والثالث؛
- تحليل المعطيات التقنية للربط البيني المعلنة من طرف المتعهدين؛
- تتبع مستوى تغطية الشبكات العامة للاتصالات؛
- إعداد وتنظيم والإشراف على اختبارات الحصول على شهادة مشغلي التجهيزات الراديوكهربائية المحمولة وشهادة الهواة.

كما تتولى الوكالة، لحساب الدولة، مراقبة احترام النصوص التنظيمية الجاري بها العمل ومقتضيات الموافقات والتصاريح الممنوحة في قطاع المواصلات[10]. وترمي مراقبة تسويق مجموع تجهيزات الاتصالات المعروضة في السوق المغربية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسيس مختلف المتدخلين من أجل احترام النصوص القانونية الخاصة بصنع أجهزة المواصلات أوتوريدها أو حيازتها لغرض البيع أو توزيعها بمقابل أو بالمجان أو ربطها بشبكة عامة للمواصلات أو أن تكون موضوع إشهار؛
- اجتناب تكاثر تجهيزات الاتصالات بالسوق المغربية وتشغيل شبكات وتجهيزات غير مطابقة للنصوص القانونية الجاري بها العمل؛
- بلوغ أهداف المسطرة المحددة لنظام الموافقة على المعدات الطرفية والتجهيزات الراديوكهربائية، وهي المسطرة التي تعتمد بشكل شبه كلي على نظام تصريحي؛
- خلق مناخ للمنافسة المشروعة داخل سوق تجهيزات الاتصالات بالمغرب؛

حماية المستهلكين.

وميدانيا، تتولى فرق، تتألف من أعوان محلفين بالوكالة، القيام بمهام المراقبة لدى موردي هذه التجهيزات وكذا بائعيها سواء بالجملة أو التقسيط. وعند الاقتضاء، يقوم هؤلاء الأعوان بإنجاز محاضر كلما ثبت لهم أن التجهيزات التي يتم تسويقها غير موافق عليها من طرف مصالح الوكالة المختصة أو غير مطابقة للنماذج التي تمت الموافقة عليها. وتباشر هذه الفرق عملها وفق برنامج زمني محدد. أيضا، يمكن للوكالة أن تقوم بعمليات مراقبة كلما توصلت بشكايات صادرة عن مهنيين أو من مستعملي معدات الاتصالات أو بلغ إلى علمها معلومات جدية ومبررة.

وفي نفس السياق، تقوم الوكالة أيضا بمراقبة منتظمة لدى مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة[11] التي تخضع، بموجب أحكام المادة الخامسة من القانون رقم 24.96 سالف الذكر، لنظام التصريح المسبق لدى الوكالة.

وأخيرا، تقوم الوكالة، بصفة منتظمة، بتحقيقات ومراقبات من أجل تحديد الممارسات التي تهدف إلى تحويل الحركة الهاتفية الدولية. وبصفة عامة، فإن هذا النوع من المراقبات يتم بناء على شكايات مقدمة من المتعهدين تفيد بوجود شكوك حول ممارسات غير مشروعية لتحويل الحركة الهاتفية الدولية. وتشكل هذه الممارسات، من الناحية القانونية، مخالفات للنصوص القانونية الجاري بها العمل. وللإشارة، فإن تقديم خدمات المواصلات للعموم لا يمكن أن يتم إلا من طرف متعهد لشبكات عامة للمواصلات، حائز على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم 24.96 المشار إليه أعلاه.

10 طبقا للمادة 29 من القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، كما تم تغييره وتتميمه.

11 تحدد لائحة بالخدمات ذات قيمة مضافة بواسطة المرسوم رقم 2.97.1024 بتاريخ 25 فبراير 1998، وتتضمن المخاطبة الصوتية والرسائل الإلكترونية والرسائل السمعية وتبادل معطيات معالجة معلوماتيا وخدمة النفاذ إلى المعطيات وخدمة المعلومات على الخط والاستنساخ عن بعد المطور ونقل الملفات وتحويل البروتوكولات والشفرات وأخيرا خدمات الإنترنت.

1.5.6 مراقبة الشبكات والتجهيزات الراديوكهربائية:

تروم مراقبة مطابقة الشبكات والتجهيزات الراديوكهربائية التأكد من احترام المواصفات التقنية الواردة في الأذون المسلمة في شريط ترددات معين (شبكات مستقلة راديوكهربائية، محطات البث الإذاعي والتلفزي، ... إلخ). وخلال سنة 2015، تمت مراقبة سبعين (70) شبكة راديوكهربائية مستقلة. وبالنسبة لكل شبكة تمت مراقبتها، ترسل نسخة من محضر المراقبة إلى الهيئات المعنية، لأجل حاجيات تحيين الجذاذة الوطنية للترددات وقاعدة المعطيات الخاصة بالفوترة. فيما يخص الشبكات المستقلة الراديوكهربائية المصرح بعدم مطابقتها للمواصفات التقنية المبينة في الأذون المسلمة، ترسل إعذارات إلى المستعملين المعنيين من أجل الامتثال لبنود الأذون المسلمة داخل أجل شهر واحد (01). وبعد استلام التبليغات الصادرة عن المستعملين المعنيين الذين يؤكدون بموجبها مطابقة شبكاتهم للأذون المسلمة لهم، يتم القيام بمهام مراقبة قصد التحقق من المطابقة الفعلية لهذه الشبكات للمواصفات التقنية المتطلبة.

المعالجة بحسب نتائج المراقبة.

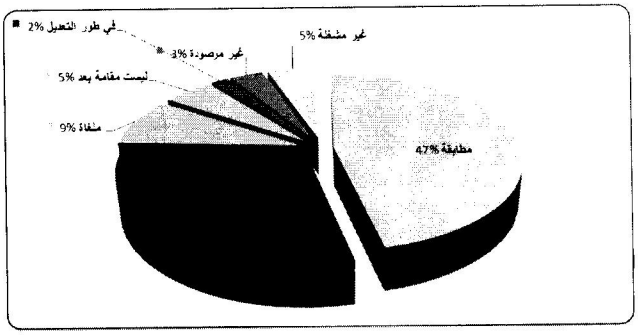

مراقبة مطابقة المحطات المقامة على متن السفن:

طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، تقوم الوكالة بمراقبة تقنية للمحطات الراديوكهربائية المقامة على متن السفن. وتهم هذه المراقبة، بالخصوص، مطابقة التجهيزات وحالة اشتغالها وكذا مؤهلات مشغل الراديو المكلف باستغلال هذه التجهيزات. وهكذا، فخلال سنة 2015، تمت مراقبة زهاء 36 محطة من هذا الصنف. بعد كل مهمة مراقبة، ترسل نسخة من محضر المراقبة إلى الهيئات المعنية، لأجل حاجيات تحيين قاعدة المعطيات الخاصة بالفوترة وبالإذن.

مراقبة الشبكات المستقلة الراديوكهربائية الملغاة

يتم القيام بهذا النوع من المراقبات على الترددات التي تم تأكيد إلغاء الشبكات المطابقة لها من طرف مستعملها. وتهدف إلى التأكد من وجود أو عدم وجود إرسال من خلال المراقبة الطيفية أو مسح الترددات المطابقة للشبكات التي سبق إلغاؤها، وذلك في أفق إعادة تعيينها لمستعملين آخرين من طرف الهيئة المعنية.

وهكذا، فقد تمت مراقبة، خلال سنة 2015، 110 شبكة مستقلة راديوكهربائية ملغاة، تتواجد في العديد من مدن المملكة. وقد بينت نتائج هذه المراقبات غياب أي قناة نشطة. وبعد إنجاز مهام المراقبة، يتم إعداد تقرير لمسح الترددات، يوضح بتفصيل النتائج التي أفضت إليها عملية المراقبة. وترسل نسخة من هذا التقرير إلى الهيئات المعنية.

مراقبة احتلال طيف الترددات:

تشكل مراقبة وتحليل شغور الطيف آلية تتيح معرفة أفضل لواقع طيف الترددات، لا من حيث استعماله الفعلي ولا من حيث جودته. وهكذا، فإن هذه الآلية تتيح توجيه مساطر تخطيط وتعيين الترددات. كما تساعد، من خلال أخذ قياسات للمجالات الكهرومغناطيسية ميدانيا، على وصف الطيف في كل مكان وموقع. وبهذه الصفة، تؤمن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، لحساب الدولة، تدبير ومراقبة طيف الترددات الراديوكهربائية. كما تقوم، في هذا الإطار، بتحليلات لشغور الطيف على المستوى الوطني، باستعمال معدات وتجهيزات للمراقبة ثابتة ومتنقلة ومحمولة. وهكذا، تم القيام، خلال سنة 2015، ب 90 عملية مسح للطيف.

قائمة بأشرطة الترددات موضوع التحليل

Services de radiocommunications	Bandes de fréquences (MHz)		
FM	87.5 - 108		
VHF/UHF (Fixe et mobile terrestres)	44–87.5	144 - 174	230 - 470
TV VHF (Analogique/ Numérique)	174 - 230		
TV UHF (Analogique/ Numérique)	470 - 820		
AERONAUTIQUE ILS/VOR	108 - 137		
AERONAUTIQUE ILS/VOR	1164 - 1350		
CDMA800	870 - 880		
GSM 900	925 - 960		
GSM 1800	1805 - 1880		
UMTS	FDD: 2110-2170	TDD: 2010-2025	
WIMAX	2500 - 2690	3400 - 3800	

معالجة حالات التشويش :

تشكل معالجة حالات التشويش وسيلة للتشخيص قصد حل مشاكل التداخلات التي يمكن أن تؤثر على الشبكات الراديوكهربائية. كما تمكن من تحديد ورصد مصادر التشويش واقتراح الحلول لوضع حد لها.

ولهذا الغرض، تعالج الوكالة الشكايات المتعلقة بالتشويش

التي تتوصل بها وتقترح التدابير الضرورية التي من شأنها وضع حد للتداخلات التي تؤثر على استعمال طيف الترددات الراديوكهربائية.

وخلال سنة 2015، عالجت الوكالة 71 ملفا يتعلق بالتشويش، 82 % منها صادرة عن متعهدي الشبكات المتنقلة، في حين صدرت 18% المتبقية عن شركات أخرى.

معدل حالات التشويش التي تمت معالجتها بحسب نوع الخدمة

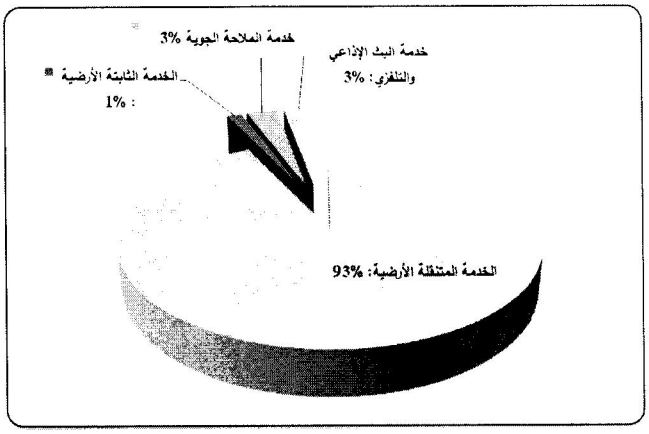

معدل حالات التشويش التي تمت معالجتها بسب شريط الترددات

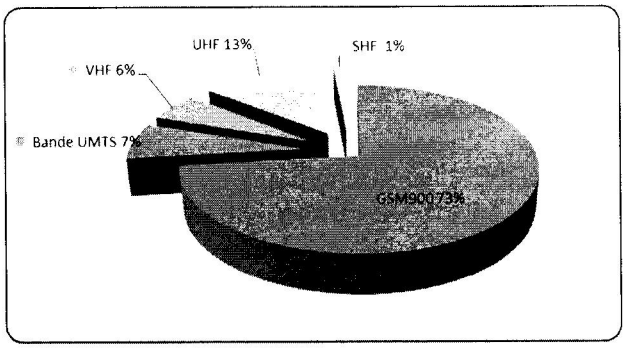

معالجة الشكايات المتعلقة بآثار الإشعاعات على الصحة:

خلال سنة 2015، توصلت الوكالة بـ21 شكاية تتعلق بآثار الإشعاعات على الصحة. وعلى إثر هذه الشكايات، قامت بإجراء قياسات تقنية بالميدان، حيث تم إرسال النتائج التي أسفرت عنها إلى المشتكين.

معدل الشكايات المتعلقة بآثار الإشعاعات على الصحة بحسب المدن

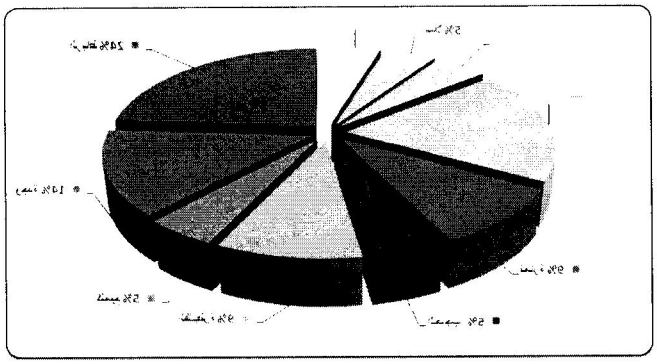

وبالنسبة لمجموع القياسات الميدانية التي تم إجراؤها، يتبين أن المجالات الكهرومغناطيسية هي دون مستوى الحد الأدنى للتعرض الإشعاعي المحدد في دورية وزير الصحة رقم 21 بتاريخ 22 مايو 2003.

اختبار الحصول على شهادة ممارس :

نوع الاختبار	الدورة	عدد المشاركين الممتحنين	نسبة النجاح
شهادة محدودة لهاتف راديوي - الاختبار النظري (المعهد الوطني للبريد والمواصلات -الرباط) - الاختبار العملي: المدرسة القديمة للاتصالات السلكية واللاسلكية	17 أكتوبر 2015	39	% 100
شهادة عامة لمُشغّل النظام العالمي للنجدة والسلامة البحرية منظمة بالمعهد العالي للدراسات البحرية بالدار البيضاء.	10 يونيو 2015	13	% 100

2.5.6 مراقبة جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات:

من بين مهام المراقبة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة، نجد تتبع جودة الخدمة المقدمة من طرف مستغلي الشبكات العامة للاتصالات، وذلك بالقيام بحملات منتظمة لقياس مؤشرات جودة الخدمة انطلاقاً من عينات ذات دلالة.

وتمكن هذه المؤشرات، أساسا، من التأكد من توفر الخدمة والولوج إليها واستمراريتها وصدقيتها، حيث تهم كل من الخدمة الصوتية (نسبة الإخفاق والانقطاع والنجاح...) وإرسال المعطيات (مدة الربط ومدة التحميل ونسبة الاستقبال وصبيب الإرسال ونسبة الخطأ في المعطيات). وبشكل إجمالي، تروم هذه المؤشرات ضمان مستوى مُرْضٍ من جودة الخدمة لفائدة الزبناء. وتعتمد الوكالة، من أجل تتبع هذه الجودة على مقاربتين اثنتين :

تحليل جداول البيانات الشهرية المتضمنة لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) أو تلك التي تتوصل بها الوكالة بطلب منها أثناء التظاهرات المهمة أو الاستثنائية؛

إطلاق حملات قياس ميدانية لتقييم مدى جودة الخدمة المقدمة.

وتهدف هذه الحملات إلى التحقق من مدى احترام متعهدي الاتصالات للالتزامات المتعلقة بجودة الخدمة، كما هي منصوص عليها في دفاتر تحملاتهم، بالإضافة إلى التوفر على تقييم موضوعي وعلمي لجودة الخدمة وفق بروتوكول للقياس مناسب ومُعايَر.

بالنسبة لسنة 2015، فقد تم إنجاز (09) تسع حملات لقياس جودة الخدمة همت العديد من الخدمات:

الحملات المنجزة برسم 2015	الخدمة الصوتية من الجيل الثاني 2G	الخدمة الصوتية من الجيل الثالث 3G	الرسائل النصية القصيرة SMS	خدمة المعطيات من الجيل الثالث 3G	عدد المدن
1	4320	1920	-	-	04 مدن
2	30000	9996	--	-	26 مدينة + 08 محاور سككية + 08 محاور طرق سيارة + 19 مقطعاً طرقياً وطنياً.
3	-	-	-	29.997	16 مدينة
4	-	-	9999	-	15 مدينة
5	8010	5340	8010	-	08 مدن
6	8010	8010	8010	-	08 مدن
7	21.900	14600	-	-	08 مدن
8	-	-	-	30000	16 مدينة
9	7758	134	2670	-	04 مدن
المجموع	79.998	40.000	28689	59.997	

تتبع جودة خدمة الشبكات المتنقلة:

أنجزت الوكالة، برسم سنة 2015، عدة عمليات في إطار تتبع جودة خدمة الشبكات الوطنية المتنقلة. ويتعلق الأمر بما يلي:

- مراجعة وتحيين، بتشاور مع مديرية المنافسة وتتبع المتعهدين، العديد من المخططات في هذا الباب. ويهم هذا التحيين، من بين أشياء أخرى، الجوانب المتعلقة بجودة الخدمة والربط البيني فيما يخص شبكات الجيل الرابع (4G)؛

- مواصلة الحملات الاعتيادية للقياس الميداني لجودة الخدمة لمختلف الشبكات، كما هي ملموسة من طرف المستعملين. وتنشر نتائج هذه الحملات، بشكل دوري، على الموقع الإلكتروني للوكالة.

- التحليل الشهري للمعطيات المتوصل بها من كل متعهد: معطيات تقنية للشبكات المتنقلة من الجيلين الثاني والثالث (عدد المحطات الرئيسية - BTS/Node B، قنوات RF والحركة) ومؤشرات الأداء الرئيسية لهذه الشبكات (نسبة الانقطاعات ونسبة الإخفاق، ...).

- التحليل الفصلي للمعطيات التقنية التي تخص جودة الخدمة والربط البيني للشبكات المتنقلة (سعات حزم الربط البيني، سعات دارات التشوير، معدلات تحملات حزم الربط البيني، ...).

وتهم معالجة هذه المعطيات، بالأساس، تحديد نقاط الربط البيني لكل متعهد وترشيح المعطيات بحسب نوع الخدمة (وطنية/دولية، خدمات خاصة، ...) وتحديد الحزم التي تتجاوز عتبتين لمعدلات التحملات المتفق بشأنها بين المتعهدين.

تتبع تغطية الشبكات المتنقلة:

يشكل مستوى تغطية الشبكات المتنقلة إحدى الرهانات لتنظيم وضبط قطاع الاتصالات، وتتوفر الوكالة على جهاز لتتبع هذه التغطية، وكحصيلة برسم 2015 نعرض لها كالتالي:

- مراجعة وتحيين مختلف آليات التتبع، وهذا التحيين هَمَّ تغطية الشبكات المتنقلة للجيلين الثاني والثالث وتغطية شبكات الجيل الرابع؛

- مراقبة حالة التغطية في المناطق موضوع الشكايات وأسئلة البرلمانيين وذلك قبل القيام بمهمة القياس الميداني؛

- استمرار استقبال المعطيات المحينة المتعلقة بالتغطية؛

- مراقبة بالنسبة لحالات خاصة، نسبة التغطية الجغرافية للساكنة المتوصل بها من المتعهدين؛

- الشروع في المشروع المتعلق بتصور نموذج لخارطة التغطية المخصص للمتعهدين لتقديم معلومات للمستهلكين بخصوص حالة التغطية في الشبكة المتنقلة. وتم إنجاز مقارنات تهم نشر خرائط التغطية وتم تسليط الضوء على مختلف مقاربات النشر لإخبار المستهلكين.

- تحيين خرائط التغطية وفق المراحل التالية:

• تجميع المعلومات المرسلة من طرف المتعهدين: في كل فصل ينجز ملحق يتضمن نسبة التغطية جغرافيا ونسبة تغطية الساكنة بشبكات الأجيال الثاني والثالث والرابع وقائمة الجماعات والمحاور الطرقية والطرق السيارة والمحاور السككية المغطاة بشبكة الجيل الثالث. ثم هناك مخطط يوضع على رأس كل ستة أشهر يتضمن الخصائص التقنية لمجموع المحطات الأساسية المكونة لشبكة كل متعهد وبحسب كل تكنولوجيا (الجيل الثاني والثالث والرابع).

• إسقاط المعطيات الخام بواسطة وسيلة التخطيط والتقييس بجهاز الراديو للتأكد من الانسجام والدقة لنسب التغطية المتوصل بها من مصالح الوكالة وتحديد جغرافي للجماعات غير المغطاة أو المناطق البيضاء.

• القيام بقياسات ميدانية وتمكن هذه الأخيرة من مقارنة النتائج المحصل عليها مع القياسات ذات طابع نظري.

3.5.6 مراقبة تسويق معدات الاتصالات:

تشمل هذه المراقبة الشركات المسوقة بالمغرب لمعدات الاتصالات والتجهيزات الراديوكهربائية. وتتم هذه المراقبة على رأس كل سنة وفق برنامج عمل محدد، وتروم هذه المراقبة هدفين أساسيين:

- تقييم مدى احترام النصوص القانونية المنظمة لاستيراد معدات الاتصالات؛
- التحسيس وإعطاء معلومات عن مساطر القبول المتبعة من طرف الوكالة في هذا الشأن.

تمت برسم سنة 2015، مراقبة 34 شركة معظمها كان في وضعية سليمة. والباقي تمت دعوته لتسوية وضعيته بعد اطلاعه على المساطر المتعلقة بالموافقة المسبقة المتبعة أمام الوكالة.

مراقبة مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة:

شملت الحملة، المنجزة برسم سنة 2015، عشر (10) مدن مغربية[12]. وفي المجمل تمت مراقبة 224 مقهى للإنترنت ومركز نداء النشيطة وتبين من خلالها عدم الاحترام التام، من طرف مقدمي خدمة الانترنت للعموم، للنصوص القانونية الجاري بها العمل وبالخصوص التصريح المسبق لدى الوكالة. وقد سوت غالبية هؤلاء وضعيتها. أما ما تبقى منهم، فقد عرضت ملفاتهم على أنظار المحاكم المختصة في هذا الشأن.

توزيع النتائج حسب المدن

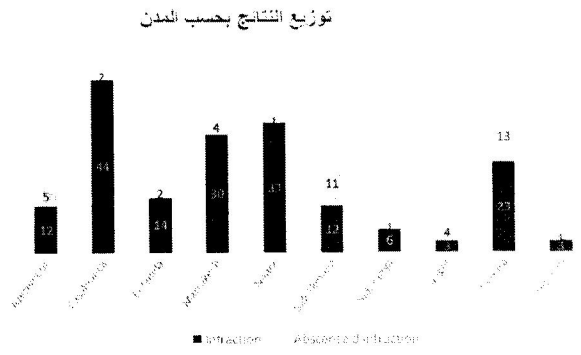

مراقبة تحويل الحركة الهاتفية:

تميزت سنة 2015، بمراقبة تسع (09) شركات تتواجد بكل من مدن الدار البيضاء والجديدة وطنجة كانت محل شكوك بخصوص تحويل الحركة الهاتفية الدولية، بناء على شكايات تقدم بها متعهدو الشبكات العامة للاتصالات. وقد تم الانتقال إلى هذه المدن لأجل إجراء الأبحاث في عين المكان وذلك بمؤازرة من مصالح النيابة العامة المختصة. وبلغت نتائج هذه الأبحاث إلى المتعهدين المعنيين بالأمر والسلطات القضائية المختصة.

12 أزمور والدار البيضاء والجديدة ومراكش والناضور وسيدي سليمان وسيدي يحيى وطنجة وتمارة وتطوان.

6.6 منح رخص للمحطات الراديوكهربائية والموافقة على المعدات الطرفية:

1.6.6 تصاريح تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة:

تم، برسم سنة 2015، تسجيل 268 تصريحا جديدا لتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة، أي بانخفاض قدره 34,63%. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض عدد مقاهي الإنترنت، التي لم تعد جاذبة بسبب تعدد العروض المطروحة من طرف المتعهدين.

وبلغت الحظيرة الإجمالية 2773 تصريحا موزعا على النحو التالي:

توزيع التصاريح بحسب نوع الخدمة

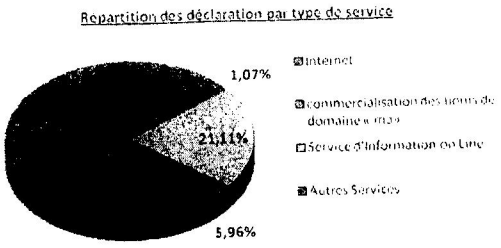

تطور مراكز النداء بالمغرب:

يواصل نشاط مراكز النداء تطوره وتقدمه باعتباره قطاعا رئيسيا للاقتصاد الوطني، خاصة من حيث خلق فرص الشغل. وقد بلغ عدد المراكز المصرح بها 609 مركزا، عند متم ديسمبر 2015.

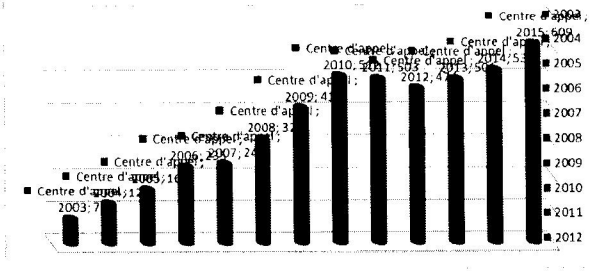

ويتنوع هذا النشاط حسب المناطق الجغرافية. وبالرغم من إحداث مراكز نداء بمدن مغربية جديدة، إلا أن معظمها يتمركز بمحور الرباط والدار البيضاء ومراكش.

توزيع مراكز النداء بحسب المدن

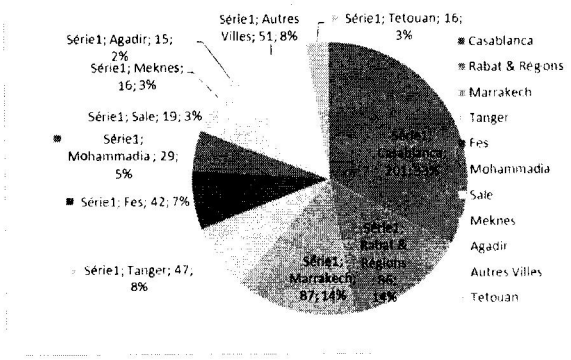

رخص المحطات الراديوكهربائية:

يخضع استغلال كل محطة راديوكهربائية مقامة على متن سفينة أو طائرة إلى الحصول على رخصة طبقاً للنصوص التنظيمية. وبرسم سنة 2015، تمت معالجة أزيد من 1759 طلب مودعة من طرف أرباب السفن مقابل 196 طلب بالنسبة للطائرات.

تنظيم اختبارات للحصول على شهادات الراديو:

تنظم الوكالة اختبارات للحصول على شهادة مهاتف راديوي. ولا يرخص باستعمال معدات راديوكهربائية للاتصال على متن الطائرات أو السفن أو للهواة إلا بعد الحصول مسبقاً على شهادة مشغل الراديو. وقد نظمت الوكالة، برسم سنة 2015، دورتين للاختبارات سلمت على إثرها زهاء 52 شهادة.

2.6.6 الموافقة على المعدات الطرفية:

يضمن نظام الموافقات، بشكل عام، مطابقة المعدات للاشتغال وفق معايير محددة. وتنص المسطرة المتبعة في هذا الباب على دراسة مطابقة الخصائص التقنية للمعدات للمؤشرات المتعلقة بالمعايير الدولية والمواصفات الوطنية. ويخص هذا النظام، بالتحديد، المعدات الطرفية المعدة للربط بشبكة عامة للاتصالات، بحيث يتطلب الأمر الحصول على موافقة مسبقة[13] للوكالة لهذا الغرض. نفس الشيء يسري على التجهيزات الراديوكهربائية سواء كانت معدة للربط بالشبكة العامة أم لا.

وقد تزايد عدد الموافقات المسلمة برسم سنة 2015. وهكذا، فقد وافق الوكالة على 1395 معدا جديدا، من ضمنها 1284 تجهيزا راديو كهربائيا.

13 المادتان 15 و16 من القانون رقم 24.96.

عدد التجهيزات الراديوكهربائية والمعدات الطرفية الموافق عليها من طرف الوكالة

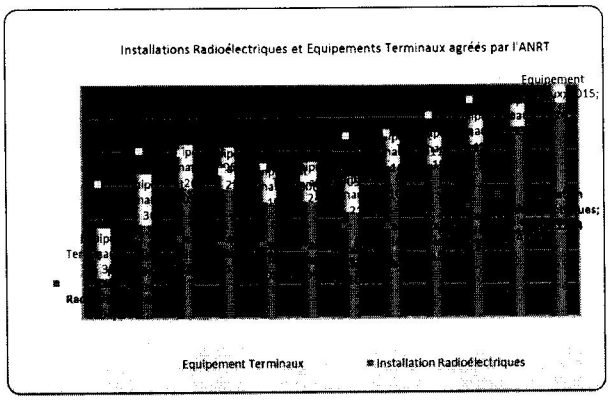

7.6 الأنشطة المتعلقة بالفوترة:

تم إعداد 2630 فاتورة، خلال سنة 2015، تتعلق بتجديد مختلف الشبكات المشغلة كالآتي:

نوع مقدم الخدمة	عدد الفاتورات
الشبكة الراديوكهربائية الدائمة	799
محطات السفن	1320
محطات الطائرات	153
الهواة	358

كما عرفت نفس السنة، بالإضافة إلى ذلك، فوترة مختلف الشبكات المأذون بها برسم هذه السنة، بما فيها الشبكات المستقلة الراديوكهربائية المؤقتة أو الدائمة، والمحطات المقامة على متن السفن والطائرات ومحطات من نوع CB ومحطات الهواة، دون نسيان مختلف المتعهدين من نوع 3RP وVSAT وGMPCS. وبالنسبة لمختلف هذه الخدمات، فقد تم فوترة 715 زبون برسم سنة 2015، بما مجموعه 1028 فاتورة موزعة على الشكل التالي :

توزيع الفاتورات برسم سنة 2015 بحسب نوع الخدمة

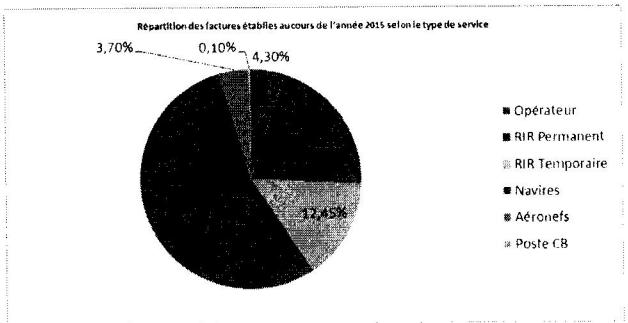

كما تم إلغاء 294 فاتورة برسم نفس السنة.

رسوم اجتياز الامتحان:

نظمت الوكالة دورتين للاختبارات، خلال سنة 2015، خصصت الدورة الأولى للحصول على شهادة عامة لمشغل GMDSS، في حين تعلقت الدورة الثانية بالحصول على شهادة محدودة لهاتف راديوي من نوع CRR.

وقد أصدرت الوكالة، في المجموع، 13 فاتورة بالنسبة للشهادة من نوع GMDSS، و76 فاتورة بالنسبة للشهادة من نوع CRR، بالنسبة لمجموع المترشحين.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تعالج جميع طلبات الزبائن بخصوص كيفيات فوترة شبكاتهم، ولاسيما طريقة احتساب الأتاوى.

8.6 تدبير أسماء المجال «.ma»

على إثر التحول إلى القاعدة المحورية الجديدة لتدبير أسماء المجال«.ma»، منذ فاتح مارس 2015، باشرت الوكالة مسطرة تحيين قاعدة المعطيات لأسماء المجال «.ma» المسماة السجل «.ma». ولهذا الغرض، تم إصدار بلاغ صحفي في شهر نوفمبر 2015 تضمن دعوة جميع أصحاب اسم مجال «.ma» مسجل قبل فاتح مارس 2015، ذاتيين كانوا أم اعتباريين، إلى التأكد من المعطيات المتعلقة بهم الواردة في قاعدة المعطيات WHOIS: وهي قاعدة معطيات عامة تتيح القيام بأبحاث بخصوص أسماء المجال «.ma» وأصحابها. وفي حالة ما إذا تبين أن المعلومات الواردة في قاعدة المعطيات هذه غير دقيقة، فإن صاحب اسم مجال ما مدعو لتحيين هذه المعطيات لدى مقدم الخدمة الخاص به. وفي إطار عملية تحيين وتحديث خدمة السجل «.ma»، تم طرح ورش أول، خلال سنة 2015، يتعلق بتحديد هوية ووثوقية المعطيات المتعلقة بأسماء المجال التي لم يمكن تحديد هوية أصحابها و/أو مقدم الخدمة الخاص بها عند عملية التحول إلى القاعدة المحورية الجديدة. وتعتزم الوكالة القيام، خلال سنة 2016، بأعمال جديدة تتعلق بالوثوقية، مع إشراك مقدمي الخدمات «.ma».

ويتم تسويق أسماء المجال «.ma» من طرف مقدمي الخدمات «.ma» مصرح بهم لدى الوكالة بصفتهم مقدمي خدمات ذات قيمة مضافة.

وتبين الحصيلة المسجلة برسم سنة 2015 أنه تم التصريح بـ 33 مقدم خدمة جديد من أجل تسويق خدمات تسجيل أسماء المجال «.ma»، من ضمنهم تسعة (09) مقدمي خدمة جدد مصرح بهم بعد التحول إلى القاعدة المحورية الجديدة.

وقد أبرم جميع مقدمي الخدمة مع الوكالة اتفاقية لتسويق أسماء المجال «.ma» طبقا لأحكام القرار الصادر عن المدير العام للوكالة رقم 14 /12.

9.6 نظم المعلومات بالوكالة:

خلال سنة 2015، أنجزت العديد من المشاريع المهيكلة تروم تعزيز البنية التحتية (برمجيات ومعدات وشبكات) لنظام المعلومات. وقد تحسن تدبير هذه البنية من خلال وضع آليات جديدة لتدعيم أمنها وتتبع حالة اشتغالها. زيادة على ذلك، تم الانتهاء من عدة مشاريع مهمة:

- وضع على الخط، في المحلات الافتراضية لغوغل و آبل، تطبيق يسمى « Morocco ICT Data »، وهو تطبيق متنقل جديد، تم تطويره تحت نظامي Android وIOS، مخصص «للمرصد على الخط للوكالة» يتعلق بالبيانات المتعلقة بتكنولوجيات الاتصال والإعلام بالمغرب؛
- وضع نظام معلوماتي للمعطيات الخاصة بقطاع الاتصالات. ويوجد هذا المشروع في مراحله النهائية للمصادقة والتجربة.

7. الخدمة الأساسية وتقليص الهوة الرقمية:

برنامج PACTE (برنامج لتعميم الولوج إلى وسائل الاتصالات):

الخدمة الأساسية هي آلية تسمح بولوج كل الساكنة الوطنية إلى خدمات الاتصالات الأساسية: الهاتف والإنترنت. وتتولى الوكالة إنجاز مهام هذه الخدمة التي تشكل إحدى الورشات الكبرى التي تعنى بها. ولتدبير هذه الخدمة، فقد تم إحداث لجنة بين وزارية تسمى «لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات». وقد اعتمدت هذه اللجنة، على الخصوص، برنامجا، سُمي PACTE (برنامج تعميم الولوج لوسائل الاتصالات)، يهدف إلى توفير خدمات الهاتف والإنترنت على مستوى 9263 منطقة قروية، تدعى مناطق بيضاء (أي المناطق التي تفتقد إلى وسائل الولوج إلى شبكات الاتصالات).

وبالرجوع إلى تقارير الإنجاز المقدمة من طرف المتعهدين المعنيين والمتعلقة بحالة تغطية هذه المناطق، عند نهاية ديسمبر 2015، فإنه يلاحظ ما يلي:

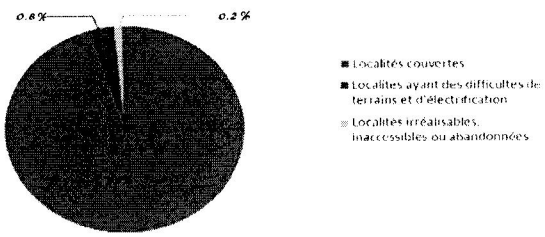

المشاريع الجديدة المصادق عليها من قبل لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات:

صادقت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، خلال دورتها المنعقدة بتاريخ 18 مارس 2015، على أربعة (04) مشاريع جديدة لهذه الخدمة:

أ) برنامج تحديث الحالة المدنية (PMEC):

يهدف هذا المشروع إلى جعل عملية تسليم عقود الازدياد تتم بطريقة إلكترونية والاعتماد بالتدريج على المعلوميات وعصرنة مجموع مكاتب الحالة المدنية «BEC». يستفيد هذا المشروع، الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، من مساهمة مالية في حدود مائة (100) مليون درهم من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية ما بين وزارة الداخلية والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في شهر نوفمبر 2015.

ب) مشروع « نظام المساعدة الصحية» أو «RAMED»:

يهدف هذا المشروع على اعتماد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية في نظام المساعدة الصحية، المسمى «راميد» بدلا من البطاقة المستعملة حاليا. ويمكن هذا المشروع من إحداث قاعدة معطيات لتتبع هذا البرنامج من طرف كل الأطراف المعنية. ويساهم صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات في تفعيل هذا المشروع بمساهمة مالية قدرها 60 مليون درهم.

ج) مشروع « تنظيم إجراءات إعداد النصوص المعيارية» أو «OPEN»:

يهم هذا المشروع جعل عملية إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية تتم بطريقة إلكترونية في إطار وضع جريدة رسمية إلكترونية. وتتولى الأمانة العامة للحكومة الإشراف على هذا المشروع. ويساهم الصندوق المذكور بمساهمة مالية قدرها 15 مليون درهم. وقد تم التوقيع، في هذا الصدد، على اتفاقية ما بين الوكالة والأمانة العامة للحكومة، خلال شهر أكتوبر 2015، من أجل تفعيل هذا المشروع.

د) مشروع «قراري» «Mon Arrêt»:

يسمح هذا المشروع بجعل تسليم القرارات الصادرة عن محكمة النقض تتم بشكل إلكتروني وغير ممركز، حيث يندرج في إطار تحديث الخدمات المقدمة من طرف هذه المحكمة عبر نهجها سياسة القرب من المواطنين. ويستفيد هذا المشروع، الذي تتولى محكمة النقض الإشراف عليه، من مساهمة مالية لصندوق الخدمة الأساسية للمواصلات قدرها 4,2 مليون درهم. ولهذا الغرض، تم إبرام اتفاقية الخدمة الأساسية ما بين الوكالة ومحكمة النقض، في بداية شهر يوليو 2015، لإنجاز هذا المشروع.

*** برنامج GENIE (برنامج تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمؤسسات التعليم العمومي بالمغرب):**

اعتمدت السلطات العمومية، خلال شهر مارس 2015، استراتيجية تهدف إلى تعميم الولوج إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بمؤسسات التعليم العمومي. ويمثل برنامج جيني التنفيذ العملي لهذه الاستراتيجية عبر أربعة (04) محاور: البنيات التحتية والتكوين والموارد الرقمية وتطوير الاستعمالات.

ويهم هذا البرنامج، الذي أطلق في بداية سنة 2006 وتمت مراجعته في سنة 2009 ويندرج ضمن مخطط «المغرب الرقمي 2013» جميع المؤسسات التعليمية المغربية.

فيما يخص الشق المرتبط بالبنيات التحتية، يُغطي هذا البرنامج قرابة 10.000 مؤسسة تعليمية تتوزع على مجموع التراب الوطني والتي يجب تجهيزها بوسائل متعددة الوسائط ومتصلة بشبكة الإنترنت، بهدف تقليص الهوة الرقمية الترابية، بشكل كبير.

أما بالنسبة للمحاور الثلاثة الأخرى سالفة الذكر، سيمكن هذا البرنامج من تزويد زهاء ستة (06) ملايين تلميذ و230.000 أستاذ و10.000 مدير و3.000 مفتش تعليم بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. مما سيمكن من تقليص الهوة الرقمية بداخل الساكنة وبالتالي، رفع نسبة الاستعمال إلى 40%.

وإلى غاية نهاية 2014، كانت الحصيلة على النحو التالي:

1 - البنية التحتية:

- 87% من المؤسسات التعليمية، في المناطق الحضرية والقروية، تتوفر على بيئة متعددة الوسائط الأساسية؛
- 2838 مؤسسة، في الوسطين الحضري والقروي، مجهزة بقاعات متعددة الوسائط (SMM) وحقائب متعددة الوسائط (VMM) مربوطة بشبكة الإنترنت مع نظام للحماية؛
- 6500 مدرسة ابتدائية، في المجالين الحضري والقروي، مجهزة بحقائب متعددة الوسائط؛
- 100 مدرسة ابتدائية، في الوسطين الحضري والقروي، مجهزة بما يسمى TBI (مشروع نموذجي).

2 -التكوين:

- 151.558 إطار تربوي مكون، أي بنسبة 100%؛
- تكوين 1800 خبير بالمركز المغربي-الكوري للتكوين في تكنولوجيا الاتصال والإعلام وبملحقاته المتواجدة بمدينتي الداخلة وفاس؛
- إطلاق، بداية يونيو 2013، برنامج تكوين لفائدة الأطر التربوية والإدارية (2013-2016)؛
- إحداث أول دورة لما يعرف بالدروس المكثفة المفتوحة على الخط أو MOOC لبرنامج جيني للتكوين على الخط لفائدة الأساتذة.

3 - الموارد الرقمية:

- 90 % من الموارد الرقمية مطابقة للمناهج التعليمية المكتسبة؛
- إحداث المختبر الوطني للموارد الرقمية (LNRL)؛
- إحداث بوابة تكنولوجيات الإعلام والاتصال للتربية ((TICE www.Taalimtice.ma)) تضم موارد رقمية مفهرسة حسب المناهج التعليمية والمستويات.
- *مشروع TelmidTICE، يهم إعداد وتطوير مفهوم التعلم الإلكتروني عند التلميذ.

4 - تطوير الاستعمال:

- تم تنظيم 200 ورشة قرب للتواصل مع الأطر التربوية وتحسيسها بأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التربية؛
- وضع مرصد وطني لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال للتربية على الخط بداخل المختبر الوطني للموارد الرقمية (LNRN).

8. التكوين والبحث :

1.8 المعهد الوطني للبريد والمواصلات :

اعتماد مسالك جديدة :

يعتبر المعهد الوطني للبريد والمواصلات، الذي تم تأسيسه سنة 1961، إحدى المدارس الكبرى المغربية لتكوين المهندسين والأطر العليا في مجال الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام. كما يساهم في ميدان البحث العلمي والتكوين المستمر. وبرسم السنة الجامعية 2014-2015، تم تكوين 223 مهندس دولة من بين 656 مهندس طالب مسجل بسلك المهندسين، بمختلف مستوياته، منهم 58 طالباً في حالة حركية.

وتجب الإشارة إلى أنه بعد نشر القرار المشترك بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك المهندس للمعهد الوطني للبريد والمواصلات بالجريدة الرسمية للمملكة، في شهر أغسطس 2014، تمت مراجعة برنامج تكوين الطلبة المهندسين وذلك بإحداث مسلكين جديدين:

- مسلك الهندسة المعلوماتية؛
- ومسلك هندسة تدبير تكنولوجيات الإعلام.

ويندرج إحداث هذين المسلكين في إطار سياسة تنويع أطوار التكوين وينضافان إلى مسلك هندسة، مع الإشارة إلى أن المسلكين الجديدين المذكورين كان يتم تلقينهما كمسالك اختيارية فقط. وبالتالي، فإن المعهد، بإحداث هذين المسلكين، يكون قد أنشأ جسرا ما بين الاتصالات ومختلف هذه الميادين، لتقديم قيمة مضافة أكبر.

التعاون على المستوى الدولي :

عقد المعهد العديد من الشراكات في مجال التكوين والبحث مع عدة مؤسسات مشهورة. وهكذا، فبإمكان طلبة المعهد الاستفادة من دبلوم مزدوج، بفضل الشراكات المقامة مع مختلف المؤسسات ذات الصيت الذائع في أوربا وكندا وبلدان أخرى.

ويمكن لأكثر من خمسين طالبا الاستفادة، سنويا، من حركية على المستوى الدولي، تتيح لهم، ليس فقط الاستفادة من مقاربات بيداغوجية جديدة، بل أيضا إثراء ثقافتهم عن طريق تبادل واقتسام الخبرات مع الطلبة الأجانب.

ويشجع، كذلك، المعهد على عقد شراكات جنوب-جنوب، وبالخصوص، مع الفاعلين الاقتصاديين والأكاديميين بدول جنوب الصحراء. وفي هذا الإطار، أطلق المعهد، لفائدة الأطر الإفريقية، تكويناً مدته سنتان (02) للحصول على دبلوم بسلك المهندسين، حيث حظيت هذه البادرة بدعم من الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI).

بالإضافة إلى ذلك، فقد انضم المعهد إلى الشبكة العالمية المعروفة باسم «Global Universities Partnership on Environment and Sustainbility» التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويشكل هذا الانضمام امتدادا لسياسة التنمية المستدامة التي ينهجها المعهد.

برامج للتكوين المستمر بالمعهد

تخصص برامج التكوين المستمر للمعهد لفائدة الأطر التي تمارس نشاطا مهنيا، وتهم التكوين المؤهل والتكوين من أجل الحصول على دبلوم، بشراكة مع المدارس العليا الأجنبية، ولاسيما في إطار الماستر المخصص للأمن السيبراني لتكنولوجيات الويب. ولج إلى هذا الماستر، الذي أنشئ بتعاون مع المدرسة العليا للاتصالات لـ Bretagne، تسعة وثلاثون (39) إطاراً مسؤولاً يمارسون مهام حماية نظم المعلومات بالإدارات العمومية المغربية. وبموازاة مع ذلك، يعتزم المعهد إطلاق ماستر جديد في مجال تدبير الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام (M2TI)، بشراكة مع مدرسة ESIEE بباريس.

وللإشارة، فإنه هناك تكوينات أخرى يقوم بها المعهد بحسب الطلب ويقترحها على المقاولات، على المستويين الوطني والدولي، تتميز بكونها ملائمة وتستجيب لحاجيات المقاولات المهتمة فيما يخص الكفاءات. وبرسم سنة 2015، استقبل المعهد سبعة (07) موظفين أجانب ينتمون إلى وزارة الاقتصاد الرقمي بالغابون (Gabon) للخضوع إلى تكوين مستمر حول الألياف البصرية والتلفزة الرقمية الأرضية.

إحداث بنيات مخصصة للتعليم والبحث بالمعهد:

مع تسجيل ثلاثون طالبا جديدا، ارتفع عدد الطلبة المسجلين في مركز دراسات الدكتوراه إلى 150 طالبا، مقابل 120 طالبا في سنة 2014. وقد انصبت أنشطة هذا المركز، بالخصوص، على دراسة طلبات احتضان المشاريع المبتكرة بداخل المعهد وتنظيم مداخلات أكاديمية لفائدة الطلبة المسجلين في الدكتوراه وكذا اختيار طلبة جدد للدكتوراه برسم السنة الجامعية 2015-2016.

من جهة أخرى، تمت مراجعة قائمة الشهادات الوطنية التي تخول ولوج تكوينات سلك الدكتوراه للمعهد (CEDOC) وذلك، طبقا لمقتضيات المادة 107 من القانون رقم 24.96 وقرار وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بتحديد هياكل التعليم والبحث للمعهد الوطني للبريد والمواصلات وتنظيمها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6395 بتاريخ 14 سبتمبر 2015.

ومن جانب آخر، يتوفر المعهد على وحدة مخصصة للبحث والتطوير تابعة لمختبر البحث في نظم الاتصالات والشبكات والخدمات (STRS). ويضم هذا الأخير سبعة (07) فرق بحث تتشكل من أساتذة باحثين وطلبة يحضرون شهادة الدكتوراه. وتنكب هذه الفرق على البحث وإنجاز مشاريع تعاقدية بشراكة مع المتعهدين.

2.8 مركز برمجيات الحاسوب SOFT Centre:

بدأ هذا المركز، المختص في تطوير البرمجيات (logiciels)، نشاطه سنة 2011، حيث ما فتئ يشكل «جسراً للابتكار» ما بين الجامعة والبحث وعالم المقاولات في هذا المجال. ولغاية الآن، يتوفر المركز في رصيده:

- إنجاز 53 مشروعا في ميدان البحث والتطوير لحساب الآمرين بها وذلك، بإشراك 143 موردا جامعيا (باحثون ومحضرو الدكتوراه ومهندسون ينجزون مشاريع نهاية الدراسة) ينتمون إلى 51 مؤسسة جامعية؛
- مصاحبة الشركات الآمرة من القطاعين العمومي والخاص بواسطة مركز «Skill Center for Mobile Applications»، التي انتهت بابتكار 16 تطبيقا وخدمة متنقلة مخصصة للمواطن المغربي. وقد عرفت هذه المنهجية مشاركة 13 مقاولة ناشئة مغربية، من أجل تطوير البرمجيات لهذه الأخيرة.

وخلال سنة 2015، تمكن مركز البرمجيات من إشراك 28 موردا جامعياً ينتمون إلى 13 مؤسسة جامعية وذلك، لإنجاز عشرة (10) حلول برمجية مبتكرة لفائدة سبعة (07) متعهدين وطنيين ودوليين:

- **NEXT Click** : دفتر تحملات لتطوير القاعدة المحورية لتدبير المعطيات؛
- **BABEL** : دراسة استكشافية مقارنة لتكنولوجيا QT مع تكنولوجيات هجينة كلاسيكية وحديثة لتطوير تطبيقات متنقلة ؛
- **AVITO** : تصور وتطوير قاعدة محورية ستشكل ملاحظ مميز لسوق الإعلانات على الإنترنت عبر القاعدة المحورية التابعة لسوق AVITO؛
- **AVITO** : دراسة استكشافية تخص تصور وتطوير قاعدة محورية لمقارنة المُقَايَسات (Devis) على الخط؛
- **THALES ALENIA SPACE** : أرکسة حساب الصور الملتقطة بواسطة السواتل تحت نظام HT Condor؛
- **DIAL TECHNOLOGIES** : تطوير نموذج لـ ERP طبي بداخل التطبيق المتنقل SEHATUK، الذي حصل على جائزة أفضل محتوى إفريقي خلال تظاهرة WSA Mobile Congress سنة 2014 بأبوظبي؛
- **DIAL TECHNOLOGIES** : عملية التركيب والتعرف بواسطة الصوت على المعطيات بالعربية الدارجة : تطوير POC للتجربة والعرض؛
- **INVOLYS** : دراسة جدوى وتنفيذ لأجل تحسين توليد قوائم تقريرية من قاعدة المعطيات؛
- **BPO COMPTABEL** : دفتر التحملات لتطوير تطبيق للتدبير المحاسباتي عن بعد للمقاولات الصغرى والمتوسطة من نوع SaaS؛
- إنجاز تطبيق متنقل «Wake Up Pilot» في إطار الإعلان عن مشروع بخصوص السيارة المغربية المتصلة بشبكة الإنترنت من طرف ScreenDy Cup Maroc 2015.

وفي إطار توطيد العلاقات ما بين العالم الأكاديمي وعالم صناعة تكنولوجيات الإعلام، نظم مركز البرمجيات مباراة تنافسية للتطبيقات المتنقلة المخصصة للسيارة المغربية المتصلة بشبكة الإنترنت: Screen Dy Cup Maroc 2015، شارك فيها 1500 طالب مهندس مغاربة. وإلى حدود الساعة، تم اعتماد ثلاثة تطبيقات. في ميدان البحث الأساسي، قام المركز بتعبئة العلاقات بين كل من مركز دراسات الدكتوراه للمعهد الوطني للبريد والمواصلات والفاعلين الصناعيين في مجال تكنولوجيات الإعلام، عبر تفعيل أربعة مواضيع للبحث في الدكتوراه في مجال البرمجيات.

وأخيراً، وفيما يتعلق بتشجيع الابتكار في مجال البرمجيات، نظم المركز، بوصفه شريكاً علميا، ثلاثة تظاهرات رئيسية، خلال سنة 2015، تهم ما يلي:

- الدورة الثالثة للقمة الفرنكوفونية لنظم الإعلام المنظم من طرف IDC؛
- الدورة الأولى لـ DEVOXX Maroc 2015 المنظمة من طرف الشبكة الدولية DEVOXX؛
- *الدورة الثانية للقمة الإفريقية للرقمية المنظم من طرف GAM.

9. التعاون الدولي:

شاركت الوكالة في العديد من الاجتماعات والملتقيات وورشات التكوين المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT)، حيث تندرج هذه المشاركات في إطار مجموعات العمل التابعة للاتحاد. وهكذا، شاركت الوكالة في أشغال المؤتمر العالمي للاتصالات

الراديوية (CMR-2015) المنعقد في شهر نوفمبر 2015 بجنيف بسويسرا.

كما شاركت الوكالة في اجتماعات المجموعات الإقليمية للتنظيم وضبط الاتصالات، كالشبكة الفرنكوفونية لتنظيم الاتصالات (FRA-TEL) والشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات (AREGNET) وشبكة هيئات تنظيم الاتصالات الأورومتوسطية (EMERG).

أما فيما يخص التعاون جنوب-جنوب، أعدت الوكالة، برسم سنة 2015، برنامجاً تكوينياً لفائدة الأطر التابعة لهيئات تنظيم الاتصالات للدول الإفريقية الصديقة. كما حضر 18 إطاراً يعملون بهذه الهيئات وينتمون إلى 11 دولة افريقية (بوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا ومالي والسينغال والجمهورية الديمقراطية للكونغو وجمهورية الكونغو ودولة ساحل العاج والتوغو واتحاد جزر القمر) للمشاركة في الملتقى المنظم بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات من طرف الوكالة في شهر مايو 2015، خصص لموضوع دعم قدرات التنظيم والضبط بقطاع الاتصالات.

وفي نفس السياق، نظمت الوكالة مباراة لاختيار أطر تابعة للإدارات العمومية والمؤسسات الإفريقية لتلقي تكوين في سلك مهندس الدولة بالمعهد المذكور. وعلى إثر ذلك، تم قبول أربعة (04) أطر من دولتي الكاميرون والتوغو للاستفادة من هذا التكوين، مع تحمل الوكالة لمصاريف التسجيل والدراسة والإقامة.

وبخصوص التعاون العربي، نظمت الوكالة، بمدينة مراكش خلال شهر أبريل 2015، الاجتماع الثالث للتنسيق بين الدول العربية بخصوص مخطط الترددات للبث التلفزي الرقمي الأرضي (TNT). وقد هدف هذا الاجتماع، الذي نظم بتنسيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات والجامعة العربية والمجموعة العربية لتدبير طيف الترددات، إلى مواصلة عملية تخطيط الحاجيات الجديدة للدول العربية لتعيين الترددات الخاصة بالتلفزة الرقمية الأرضية في شريط 470-694 MHz وإلى تنسيق هذه الحاجيات بين الدول العربية والدول المجاورة. وخلال هذا الاجتماع، نجح المغرب في تنسيق العديد من تعيين الترددات في الشريط المذكور سابقا مع الدول المجاورة.

كما استقبلت الوكالة، في غضون شهر أغسطس 2015 بمدينة الرباط، الاجتماع العشرون للمجموعة العربية الدائمة لتدبير طيف الترددات، استعدادا للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (CMR 2015). وقد شهد هذا الاجتماع تدخل العديد من الشركات الرائدة على المستوى العالمي في مجال الاتصالات المتنقلة الذين بسطوا لرؤيتهم بخصوص تطوير الأجيال القادمة للشبكات المتنقلة من الجيلين الرابع والخامس، وكذا ظهور تطبيقات جديدة من نوع (M2M Machine To Machine) وتطوير إنترنت الأشياء واستغلال أنظمة الاتصالات الخاصة بالأجهزة الطائرة (Drones) قصد توفير الولوج للإنترنت في المناطق غير المغطاة على مستوى العالم.

أما فيما يخص التعاون الثنائي، فقد استقبلت الوكالة عدة وفود لهيئات تنظيم الاتصالات الإفريقية بغرض الاطلاع على تجربة الوكالة في مجال تنظيم وضبط قطاع الاتصالات. ويتعلق الأمر بوفود كل من: غينيا وبوركينافاسو وساحل العاج وموريتانيا.

من جهة أخرى، وقعت كل من الوكالة ونظيرتها بدولة ساحل العاج، بتاريخ 24 مارس 2015 ،على مذكرة تفاهم في ميدان تنظيم وضبط الاتصالات.

وأخيراً، قامت الوكالة بتجديد عدة اتفاقات للتعاون مبرمة مع نظرائها في كل من إيطاليا والنيجر واتحاد القمر.

10. الآفاق المستقبلية:

عرفت سوق الاتصالات منذ السنوات الأخيرة تسريعا للنمو ودمقرطة الولوج، وبالخصوص في قطاعي الهاتف المتنقل والانترنت. فتطور مختلف مؤشرات الاستعمال وحظائر المشتركين والأسعار تؤكد ذلك. إلا أن سوق الهاتف الثابت (الصوت) لا تعرف نفس المنحى، نظرا لضعف المنافسة والتحولات التي طالت طريقة الاستهلاك. غير أن وضع وتفعيل رافعات وتدابير التقنين، انطلاقا من سنة 2010، ساهم في التطور الايجابي للمؤشرات الرئيسية للقطاع، حيث تروم هذه الرافعات والتدابير تسريع تنمية سوق الاتصالات، وخاصة عبر تعزيز المنافسة في هذه الفروع المختلفة.

وخلال سنة 2016، تعتزم الوكالة إطلاق العديد من الورشات المهيكلة، إعمالا لمذكرة بالتوجهات العامة في أفق 2018، بغية خلق بيئة تنافسية وفعالة وشفافة. وستركز كل المجهودات على فرع الهاتف الثابت والصبيب العالي، عن طريق تقسيم الحلقة المحلية. كذلك، وفيما يخص دراسة عروض التقسيط للمتعهدين، ستنشر الوكالة خطوطا توجيهية جديدة لإعطاء دينامية جديدة لمختلف فروع السوق، لا سيما الهاتف المتنقل، وللتشجيع على الابتكار في المجال التجاري، وأن تجعل من سوق المعطيات والانترنت رافعة تنموية.

ومن أجل تسريع عملية تحديد هوية المشتركين، ستقترح الوكالة حلولا ابتكارية، عبر اللجوء إلى رقمنة العملية، بحيث يتم، في الختام، السماح بتحديد هوية المشتركين بشكل إلكتروني وفي وقت فعلي.

أما بالنسبة لحمل الأرقام الهاتفية، فسيتم التفكير الأولي بخصوص وضع قاعدة معطيات ممركزة، بتشاور مع المتعهدين. كما ستستفيد سوق المقاولة من تطورات إيجابية، انسجاما مع مذكرة بالتوجهات العامة سالفة الذكر، حيث سيتم اقتراح عدة تدابير لجعله أكثر تنافسية ومطابقا للمعايير الدولية وذا قيمة مضافة كبيرة.

وأخيرا، سيتم تفعيل عدة تدابير لنشر المخطط الوطني لتنمية

الصبيب العالي انطلاقا من سنة 2016. وسيتم الإعلان عن استشارة المتعهدين للاتفاق بخصوص الآليات التقنية والمالية والتنظيمية التي تمكن من بلوغ هذا الهدف في أحسن الظروف. وتهدف هذه الاستشارة إلى ضمان تغطية بالصبيب العالي في كل منطقة أو جماعة، عند بلوغ الأجل. وستحدد الوكالة، عن طريق إعلان عن المنافسة، البرنامج الأول لأهداف التغطية، ولن يتأتى نشر مخطط الصبيب العالي بفعالية دون اقتسام الهندسة المدنية.

وفيما يخص طيف الترددات، سيتم تحيين القرار المتعلق بتحديد الشروط التقنية لاستعمال التجهيزات الراديو كهربائية المكونة من أجهزة منخفضة القوة ومحدودة المدى، بهدف توجيه أشرطة ترددات جديدة نحو استعمال حر على المستوى الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية العالمية. كما سيتم تحيين المخطط الوطني للترددات، بتشاور مع المستعملين الرئيسيين، في أفق ملائمته مع القرارات الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2015. من جهة أخرى، ستقترح الوكالة تعديل القرار المتعلق بتحديد الأتاوى عن استعمال الترددات، اعتمادا على خلاصات الدراسة المتعلقة بالقيمة الاقتصادية لطيف الترددات.

أما بالنسبة لأسماء المجال «.ma»، فإن إحدى الورشات الكبرى برسم 2016، ستتعلق بإطلاق مخطط لتسجيل أسماء المجال .ma بحروف غير لاتينية[14]، وفق أحسن الممارسات الدولية. وتعتزم الوكالة، أيضا، إطلاق تمديد جديد لأسماء المجال باللغة العربية. غير أن تسويق أسماء النطاق «.المغرب» يتوقف على تعديل القانون رقم 24.96 لإدراج هذا التمديد وملائمة ميثاق التسمية. من جهة أخرى، تشتغل الوكالة على فكرة إنشاء مرصد سنوي لسوق أسماء المجال، كما تعتزم وضع آلية جديدة لتسوية النزاعات، يوكل أمر تدبيرها إلى مركز التحكيم الوطني.

وأخيرا، وفي غضون سنة 2016، سيقوم المعهد الوطني للبريد والمواصلات بإطلاق العديد من الأوراش الاستراتيجية. وهكذا، سيتم إطلاق دراسة بخصوص ملائمة التكوينات الملقنة بالمعهد مع واقع المهن بالمغرب وعلى المستوى الدولي. كما سيتم تنظيم الماستر في النقديات والأمن السيبراني بمجمع تكنوبارك بالدارالبيضاء، خلال شهر سبتمبر 2016، وماستر في مجال تدبير الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام (M2TI)، بتعاون مع المدرسة ESIEE بباريس. بالإضافة إلى ذلك، يعتزم المعهد توقيع اتفاقيات تعاون جديدة مع جامعة شربروك Sherbrooke بكندا والجامعة التركية شوكوروفا وكذا مدرسة HEPIA بجنيف، من أجل تفعيل حركية الطلبة والمهندسين والأطر الإدارية للمدرسة. أيضا، سيتم تدعيم التعاون الدولي في مجال البحث العلمي، لاسيما مع الدول الأوروبية والإفريقية. ووطنيا، سيتم التعاون مع الكونفدرالية الوطنية للمقاولات بالمغرب (CGEM)، من أجل تعزيز انفتاح المعهد على الوسط السوسيو مهني.

*

* *

ملحق

النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة برسم سنة 2015:

قامت الوكالة، خلال سنة 2015، بدراسة ومنح ثلاثة (03) تراخيص من أجل إحداث واستغلال شبكات عامة للاتصالات تستعمل تكنولوجيات من الجيل الرابع (4G).

ولهذا الغرض، تم نشر المراسيم المتعلقة بها بالجريدة الرسمية للمملكة:

- المرسوم رقم2.15.277 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بمنح شركة «اتصالات المغرب ش.م» ترخيصا لإحداث واستغلال شبكة عامة للاتصالات تستعمل تكنولوجيات متنقلة من الجيل الرابع؛
- المرسوم رقم 2.15.278 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 ابريل 2015) بمنح شركة «ميدي تيلكوم.ش.م» ترخيصا لإحداث واستغلال شبكة عامة للاتصالات تستعمل تكنولوجيات متنقلة من الجيل الرابع؛
- المرسوم رقم 2.15.279 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بمنح شركة «واناكوربوريت ش.م» ترخيصا لإحداث واستغلال شبكة عامة للاتصالات تستعمل تكنولوجيات متنقلة من الجيل الرابع.

من جهة أخرى، تمت المصادقة على خمسة (05) مراسيم ونشرها بالجريدة الرسمية، من أجل حذف الجزء المتغير من المساهمة المالية المستحقة على المتعهدين الحاصلين على تراخيص الأقمار الصناعية من نوع GMPCS. ويتعلق الأمر بكل من: «EUROPEAN DATACOM MA-GHREB SA» و «SOREMAR SARL» و «AL HOURRIA TELECOM S.A» و «ORBCOMM MAGHREB».

علاوة على ذلك، تمت المصادقة على ثلاثة (3) مراسيم ونشرها بالجريدة الرسمية، حيث تهدف هذه المراسيم إلى توحيد دفاتر تحملات متعهدي VSAT مع دفاتر تحملات المتعهدين الشموليين الوطنيين فيما يخص شروط تغيير المساهمة في رأس المال:

14 عند نهاية سنة 2015، لا يتم تسجيل أسماء المجال ma. إلا بالحروف اللاتينية: الحروف من A إلى Z والأرقام من 0 إلى 9 ووصلة الربط.

• المرسوم رقم 02.15.607 الصادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة GULFSAT MAGHREB الملحق بالمرسوم رقم 02.00.809 الصادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001)؛

• المرسوم رقم 02.15.608 الصادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « CIMECOM SA » الملحق بالمرسوم رقم 02.00.810 الصادر 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001)؛

• المرسوم رقم 02.15.609 الصادر في 26 من ذي القعدة 1436 (31 يناير 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « Space com » الملحق بالمرسوم رقم 02.00.811 الصادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001).

وأخيرا، تم نشر القرارات الثلاثة (3)، بعده، والمتعلقة بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات بالجريدة الرسمية:

• قرار مشترك لوزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 3357.15 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1436 (8 أكتوبر 2015) بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه للمعهد الوطني للبريد والمواصلات؛

• قرار مشترك لوزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 3498.15 بتاريخ 22 من محرم 1437 (5 نوفمبر 2015) بتحديد قائمة الشهادات الوطنية التي تخول ولوج تكوينات سلك الدكتوراه للمعهد الوطني للبريد والمواصلات؛

• قرار لوزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي رقم 446.14 بتاريخ 14 من جمادى الأولى 1436 (5 مارس 2015) بتحديد هياكل التعليم والبحث للمعهد الوطني للبريد والمواصلات وتنظيمها.

أما بخصوص القرارات التنظيمية الصادرة عن الوكالة خلال سنة 2015، فهي كالتالي:

• قرار الوكالة رقم 15 /ANRT/DG/n°01 الصادر في 4 فبراير 2015 تطبيقا لمقتضيات قرار الوكالة رقم 14 /ANRT/DG/n°19 بتاريخ 26 ديسمبر 2014 بتحديد الكيفيات التقنية والتعريفية لتقسيم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب؛

• قرار الوكالة رقم ANRT/DG/n°02/15 الصادر في 21 ديسمبر 2015 بتحديد كيفيات احتساب حظائر المشتركين في الهاتف المتنقل لمتعهدي الشبكات العامة للاتصالات؛

• قرار الوكالة رقم 03/15 الصادر في 30 ديسمبر 2015 بتحديد الكيفيات التقنية والتعريفية المتعلقة بالعرض بالجملة BITSTREAM لتقسيم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية لاتصالات المغرب؛

• قرار الوكالة رقم 04/15 الصادر في 8 أكتوبر 2015 المتعلق بكيفيات وشروط تفعيل عملية حمل الأرقام الهاتفية؛

• قرار الوكالة رقم 05/15 الصادر في 12 نوفمبر 2015 بتتميم القرار رقم 14/14 الصادر في 9 ديسمبر 2014 بتحديد الكيفيات التقنية والتعريفية للولوج إلى منشآت الهندسة المدنية لاتصالات المغرب؛

• قرار الوكالة رقم 06/15 الصادر في 9 ديسمبر 2015 بتعيين المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا بالأسواق الخاصة للاتصالات برسم سنة 2016؛

• قرار الوكالة رقم 07/15 الصادر في 28 ديسمبر 2015 بتحديد أسعار الانتهاء للربط البيني في مختلف الشبكات الثابتة والمتنقلة للمتعهدين اتصالات المغرب وميدي تيلكوم ووانا كوربوريت، برسم سنة 2016؛

• قرار رئيس الحكومة، رئيس مجلس إدارة الوكالة، رقم 08/15 الصادر في 15 ديسمبر 2015 بتعيين أعضاء لجنة التدبير بالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.